



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الغذية والزراعة
للأمم المتحدة

A

لجنة المالية

الدورة الحادية والتسعون بعد المائة

روما، 16-20 مايو/أيار 2022

التقرير السنوي للمفتش العام لسنة 2021

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد **Mika Tapio**

المفتش العام، مكتب المفتش العام

الهاتف: +3906 5705 1900 - البريد الإلكتروني: Inspector-General-Office@fao.org

الموجز

- ◀ يقدم هذا التقرير السنوي لمحة عامة عن أنشطة مكتب المفتش العام خلال الفترة ما بين 1 يناير/كانون الثاني و31 ديسمبر/كانون الأول 2021. وهو يُقدّم إلى المدير العام وإلى لجنة المالية وفقاً للفقرة 57 من ميثاق مكتب المفتش العام.
- ◀ وأصدر مكتب المفتش العام 12 تقريراً من تقارير المراجعة النهائية ومذكرتي مراجعة و15 تقرير تحقيق و25 مذكرة تحقيق في عام 2021. وأتيح عشرة تقارير مراجعة لدولتين من الدول الأعضاء بناء على طلبهما.
- ◀ وفي نهاية العام، كانت أعمال المراجعة جارية بشأن 21 من الالتزامات الخاصة في مجال المراجعة، وكان عبء قضايا التحقيق يتمثل في 111 قضية مفتوحة.
- ◀ وتلقى مكتب المفتش العام 214 شكوى جديدة خلال العام، وأكثر من 170 شكوى في عام 2020، ما يمثل زيادة بنسبة 26 في المائة. وبعد عملية استلام الشكاوى، تم فتح 124 قضية جديدة لمزيد من المراجعة.
- ◀ وارتفعت كمية العمل الاستشاري، وهو الجزء الوحيد من ولاية مكتب المفتش العام الذي لم يتأثر بقيود السفر، بنسبة 100 في المائة تقريباً بما يشمل الردود على 188 طلباً من طلبات الإدارة.
- ◀ وحتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2021، كان هناك 379 إجراء متفهماً عليه بانتظار التنفيذ من قبل إدارة منظمة الأغذية والزراعة، أي انخفاض بنسبة 23 في المائة مقارنة بعام 2020. ومع ذلك، حصل تأخير في 40 في المائة من الإجراءات المتفق عليها كانت مفتوحة على مدى سنتين و27 في المائة من الإجراءات المتفق عليها.
- ◀ وكان لدى مكتب المفتش العام فائض في الميزانية قدره نحو 500 000 دولار أمريكي في نهاية فترة السنتين، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى تعليق السفر في مهام رسمية فضلاً عن الوظائف الشاغرة. وخلال عام من النشاط العادي، يقدر مكتب المفتش العام أنه من المحتمل أن يكون قد تكبد عجزاً قدره حوالي 200 000 دولار أمريكي.
- ◀ ويؤكد المفتش العام على الاستقلالية التنفيذية لمكتب المفتش العام وعلى غياب أي تدخل في أداء مهام الرقابة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

تعليقات المدير العام

- ◀ يعرب المدير العام عن تقديره للعمل الذي اضطلع به مكتب المفتش العام خلال عام 2021. وقام المكتب بدور مهم في دعم جهود المدير العام لجعل منظمة الأغذية والزراعة أكثر شفافية ومساءلة وكفاءة وفعالية. وواصل مكتب المفتش العام تقديم تقييمات بالغة الأهمية وموضوعية ونزيهة، وإن كانت مستقلة، لأنشطة المنظمة وعملياتها، وقدم توصيات قيمة لتحسين العمليات الداخلية للمنظمة. وكانت لتحقيقات مكتب المفتش العام في ادعاءات سوء السلوك التي تخص الموظفين في المنظمة، وادعاءات ارتكاب أعمال يعاقب عليها القانون تخص أطرافاً ثالثة؛ ولدعمه لمبادرات النزاهة دور فعال في مساعدة منظمة الأغذية والزراعة لكي تصبح منظمة أكثر أخلاقية. وبسلط المدير العام الضوء بشكل خاص على أنشطة الاتصال التي قام بها مكتب المفتش العام خلال العام، بما في ذلك جلسات الإحاطة العديدة والندوات عبر الإنترنت التي استضافها المكتب وشارك في استضافتها لصالح إدارة المنظمة وموظفيها.

التوجيهات المطلوبة من لجنة المالية

◀ إن لجنة المالية مدعوة إلى الأخذ علماً بالتقرير السنوي للمفتش العام لسنة 2021

مسودة المشورة

◀ إن اللجنة المالية:

- ◀ نوّهت بكمال التقرير وجودته حيث أنه تضمّن لمحة عامة متكاملة وغنية بالمعلومات عن مختلف أنشطة مكتب المفتش العام خلال سنة 2021؛
- ◀ ولاحظت مع التقدير ارتفاع عدد النواتج المتصلة بالتحقيقات التي صدرت خلال العام، والاستعراضين اللذين أجريا بشأن أوجه الضعف النظامية والمتكررة في الرقابة التي تم تحديدها في عمليات مراجعة الحسابات السابقة للمكاتب الميدانية.
- ◀ وحصلت على تطمينات بفضل تأكيد المفتش العام على أن أنشطة مكتب المفتش العام خالية من التدخل والعرقلة، ورحبت بدعم المدير العام المتواصل لعمل مكتب المفتش العام.

مكتب المفتش العام
التقرير السنوي لعام 2021
بيان المحتويات

5	تقديم المفتش العام.....
8	أولاً - مقدمة.....
8	ثانياً - الولاية والرسالة.....
8	ثالثاً - بيان الاستقلالية.....
9	رابعاً - المراجعة الداخلية.....
15	خامساً - الإفصاح عن تقارير المراجعة.....
15	سادساً - التحقيقات.....
21	سابعاً - الأنشطة الاستشارية.....
22	ثامناً - أنشطة التعاون.....
23	تاسعاً - أنشطة التعاون مع مكاتب الرقابة الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.....
24	عاشراً - أنشطة برنامج ضمان وتحسين الجودة.....
25	حادي عشر - تعميم المساواة بين الجنسين.....
25	ثاني عشر - إدارة الموارد.....
29	ثالث عشر - مؤشرات الأداء.....
31	الملحق ألف: ملخص تقارير التحقيق ومذكرات التحقيق والتوصيات لعام 2021 المعلقة من العام السابق

تقديم المفتش العام

يسرني أن أعرض على المدير العام وعلى لجنة الإشراف الاستشارية ولجنة المالية، التقرير السنوي لمكتب المفتش العام لسنة 2021. وكانت هذه السنة الأولى الكاملة التي أتولى فيها مسؤوليات المفتش العام وفي ما يلي ملخص لأهم الأنشطة التي عملت عليها مع مكتب المفتش العام، والإنجازات الرئيسية التي تحققت والتحديات التي واجهناها.

استمرت جائحة كوفيد-19 تؤثر في تنفيذ خطة عمل مكتب المفتش العام خلال عام 2021 حيث لم تتم سوى مهام سفر محدودة للغاية لأغراض التحقيق، في حين اضطرت بعض حالات التحقيق إلى البقاء معلقة. وخضعت عمليات المراجعة للمكاتب الميدانية لقيود من حيث العمل الذي يمكن الاضطلاع به والأدلة التي يمكن جمعها. وفي ضوء ذلك، لم نحقق بعض مؤشرات الأداء الرئيسية لدينا. فعلى سبيل المثال، في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021، كانت نسبة الالتزامات الفعلية مقابل الالتزامات المخطط لها للمراجعة توازي 84 في المائة وكان إنجاز عمليات المراجعة أبطأ في المتوسط مما كان عليه في السنوات السابقة. بيد أن عددًا قياسيًا من نواتج التحقيقات قد أصدر خلال العام (من تقارير ومذكرات).

وقد كان لجائحة كوفيد-19 جانب إيجابي بالنسبة إلى مكتب المفتش العام. فقد تعلمنا دروسًا إيجابية من العمل عن بُعد وحصلنا على معرفة وتقدير أفضل لاستخدام البيانات في عمليات المراجعة والتحقيقات. وأنشأنا مجموعة عمل وقمنا بتعيين عالم في مجال البيانات في إطار مهمة استشارية قصيرة الأجل لإحراز مزيد من التقدم في تحليلات البيانات الخاصة بنا لأغراض المراجعة. كما أن العمل جار أيضًا لتحسين قدرتنا على إجراء تحليلات شرعية في التحقيقات.

وفي يوليو/تموز 2021، أصدرت استراتيجية مكتب المفتش العام لفترة الأربع سنوات الممتدة من 1 يوليو/تموز 2021 إلى 30 يونيو/حزيران 2025. وجرى تبادل مشروع وثيقة الاستراتيجية مع المدير العام ولجنة الإشراف الاستشارية للتعليق عليه قبل وضعه في صيغته النهائية. وتهدف الاستراتيجية بأهدافها وأنشطتها المقررة ومعايير نجاحها، إلى دعم مكتب المفتش العام في الوفاء بولايته ومهمته بأن يكون شريكًا ومقدم خدمات ذا مصداقية وموثوقًا ومحترمًا، من خلال الرقابة والبصيرة والنظرة الاستشرافية، بغية حماية موارد منظمة الأغذية والزراعة وسمعتها، وتحسين كفاءتها وفعاليتها، واعتماد التغيير الإيجابي، من أجل الإسهام في جهود المنظمة لتحقيق الأولويات الأربع.

وبالتوازي مع وضع الاستراتيجية، جرى استعراض وتنقيح الهيكل التنظيمي لمكتب المفتش العام. فأصبح المكتب الآن يضم ثلاث وحدات، يرأس كل منها موظف أقدم (رئيس الوحدة) وهي: وحدة التحقيقات، ووحدة المراجعة في المنظمة (فريق المراجعة في المقر الرئيسي سابقًا)، ووحدة المراجعة في الميدان (فريق المراجعة الميدانية سابقًا). وتعكس هذه التغييرات بشكل أفضل طبيعة العمل الذي تضطلع به هذه الوحدات.

وفي عام 2021، ركزت أعمال المراجعة التي قام بها مكتب المفتش العام على استعراض نقاط الضعف النظامية والمتكررة في الرقابة التي تم تحديدها في عمليات المراجعة السابقة للمكاتب الميدانية. وتماشيا مع هذا النهج، صدر "تقريران شاملان" عن هيكل إدارة المكاتب الميدانية وقدراتها وعمليات المكاتب القطرية. وخضع كلا التقريرين لمناقشات مستفيضة مع الإدارة، ووافقت الإدارة على جميع التوصيات الـ 28 ورحبت بها. ويرد المزيد من المعلومات عن هذين التقريرين والمراجعات الأخرى في وثيقة منفصلة، أي التقرير السنوي للمفتش العام - ملخصات تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في عام 2021 (FC191/9.2- 2021).

وما انفك عبء العمل في وحدة التحقيقات يتزايد. وكان اتجاه الشكاوى¹ الواردة على مدى خمس سنوات تصاعدياً باستمرار: 76 شكوى في عام 2017؛ و112 شكوى في عام 2018؛ و121 شكوى في عام 2019؛ و170 شكوى في عام 2020؛ و214 شكوى في عام 2021. وبفضل الزيادة في موارد التحقيق في عام 2021 (تعيين محقق جديد من الفئة ف-4، وتمويل إضافي للموارد من غير الموظفين) والفحص الفعال الذي أجرته وظيفة الاستلام الجديدة، تمكنت الوحدة من تحسين إنتاجيتها وتقليل تراكم الحالات التي لم يتم البت فيها منذ فترة طويلة. ومع ذلك، على مستوى الموارد الحالي، من غير المرجح أن يظل هذا هو الحال: فبالنسبة إلى فترة السنتين 2022-2023، قدر مكتب المفتش العام في الأصل أنه سيتلقى 500 شكوى، ولكن في وقت إعداد هذه الوثيقة (مارس/آذار 2022)، يُظهر الاتجاه زيادة كبيرة تفوق هذا الرقم.

ولم يتأثر تقديم الخدمات الاستشارية وغيرها من الخدمات المتصلة بالعملاء بجائحة كوفيد-19؛ بل على العكس من ذلك، سجلنا ما يقرب من ضعف عدد الردود على الطلبات الاستشارية كما في عام 2020. وكترس مكتب المفتش العام مرة أخرى قدراً كبيراً من الوقت لاستعراض ومناقشة الاتفاقات الإطارية للجهات المانحة. وكما ورد في التقرير السنوي لمكتب المفتش العام لعام 2020، فإننا نفهم أن المانحين وقواعدهم يطالبون بمزيد من الشفافية والمعلومات لضمان استخدام مواردهم الممولة من التبرعات بفعالية وكفاءة ونزاهة. غير أن مبدأ المراجعة الوحيدة لحسابات الأمم المتحدة معرض لخطر التآكل نتيجة لذلك؛ وتعتبر أوجه القصور التي ينطوي عليها التفاوض بشأن أنواع مختلفة من بنود مراجعة الحسابات والتحقق والتحقيق في هذه الاتفاقات كبيرة؛ والأحكام المالية الواردة في بعض الاتفاقات لتغطية تكاليف تنفيذ ورفع تقارير عن هذه البنود ليست كافية على الإطلاق لمعالجة جميع التكاليف الإدارية غير المباشرة المرتبطة بها. ويكمن الخطر في أن المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة لن تتوافق في قبولها أو عدم قبولها لأنواع أحكام الرقابة التي يطرحها مختلف المساهمين، نظراً إلى أن هناك مصدراً هاماً من مصادر تمويل هذه المنظمات على المحك.

وكان الاتصال مع الإدارة العليا لمنظمة الأغذية والزراعة نشاطاً رئيسياً لمكتب المفتش العام خلال السنة. فقد عقدنا جلستي إحاطة للمدير العام والإدارة العليا بشأن أعمال مكتب المفتش العام الجارية في مجال المراجعة والتحقيقات. كما أجرينا مناقشات فردية مع كل ممثل إقليمي بشأن منع الغش وغيره من أشكال سوء السلوك، ونظمتنا ندوتين إلكترونيتين لممثلي المنظمة في المكاتب القطرية لتوضيح الولاية المناطة بمكتب المفتش العام وإجراءاته في مجال التحقيقات. وواصل مكتب المفتش العام، بالتعاون مع شبكة النزاهة في المنظمة، المشاركة بنشاط في مختلف المبادرات الرامية إلى تعزيز إدارة النزاهة في المنظمة، مثل توفير التدريب والتوجيه في مجال السياسات والإحاطات الإعلامية والندوات عبر الإنترنت.

وأخى مكتب المفتش العام فترة السنتين 2020-2021 بفائض في الميزانية، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى الوفورات الكبيرة الناتجة عن تعليق السفر في مهام والمدة اللازمة التي كانت أطول من المتوقع لملء وظائف مراجعة الحسابات الشاغرة والاستعانة بمستشارين للتحقيقات. ومن الملاحظ أنّ سوق الاستشاريين من ذوي الخبرة في مجال التحقيقات تنافسي للغاية حالياً بعدما عمد العديد من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى إلى زيادة مواردها المخصصة للتحقيقات. وعليه، فإنّ سعينا إلى استقطاب عدد أكبر من الاستشاريين في الوقت المناسب كان حافلاً بالصعاب. غير أننا نتوقع أن يكون عام

¹ لدى مكتب المفتش العام وصف في مؤلف من ثلاثة أقسام (الشكاوى والادعاءات والحالات) لوصف كيفية تلقي المعلومات عن احتمال حصول سوء سلوك من جانب موظفي المنظمة والموردين لديها ومعالجتها. ويقوم عادة فرد أو مجموعة من الأفراد بإفادته مكتب المفتش العام عن إمكانية حدوث سوء سلوك أو عمل يعاقب عليه ويشار إليه على أنه شكوى. ويمكن بذلك تعقب عدد الشكاوى الواردة. وقد تشمل في المقابل كل شكوى معلومات عن حالة انتهاك واحدة أو أكثر للوائح المنظمة وأنظمتها، ويتم تعقبها فردياً على أنها ادعاءات، الأمر الذي قد يفضي إلى حالة واحدة أو أكثر ستخضع لمزيد من المراجعة بعد مباشرة العملية.

2022 عامًا "طبيعيًا" مقارنة بعامي 2020 و2021، من حيث استهلاك الميزانية أيضًا. وبدأ موظفو مكتب المفتش العام يعودون الآن تدريجيًا إلى المكاتب وبدأ استئناف مهام السفر.

وختامًا، أود أن أشكر المدير العام وفريق القيادة الأساسية وأعضاء لجنة الإشراف الاستشارية على دعمهم المستمر لعمل مكتب المفتش العام. ويسرني أن أؤكد من جديد أنه لم تكن هناك محاولات للتأثير على مهامنا في عملية المراجعة والتحقيق وأن جميع أنشطتنا كانت خالية من التدخل والعرقلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد حظيت قدرة مكتب المفتش العام على أداء مهامه بكفاءة وفعالية بمزيد من الدعم من الرسائل المتسقة التي وجهها المدير العام إلى جميع مدراء المنظمة وموظفيها بشأن ضرورة أن تكون منظمة الأغذية والزراعة منظمة تتسم بقيم أخلاقية وبالشفافية.

Mika Tapio

المفتش العام

أولاً - مقدمة

1- يُعرض هذا التقرير السنوي على المدير العام وعلى لجنة المالية وفقاً للفقرة 57 من ميثاق مكتب المفتش العام. وهو يقدم معلومات عن جملة أمور منها: النتائج الهامة لعملية المراجعة وأوجه الضعف النظامي التي حددتها مراجعات مكتب المفتش العام وتحقيقاته؛ والإجراءات التي اتخذتها الإدارة لتنفيذ توصيات مكتب المفتش العام؛ والإفصاح عن تقارير المراجعة التي يُصدرها مكتب المفتش العام؛ والحالات التي يحقق فيها ووضعها والتصرف النهائي حيالها، بما في ذلك موجز للنتائج والإجراءات التأديبية أو الإدارية التي اتخذتها المنظمة؛ وبرنامج ضمان وتحسين الجودة لدى مكتب المفتش العام؛ وموارد مكتب المفتش العام.

ثانياً - الولاية والرسالة

2- يوفر مكتب المفتش العام وفقاً لما نص عليه ميثاقه الرقابة على برامج وعمليات المنظمة من خلال المراجعة الداخلية والتحقيقات. ويتولى مكتب المفتش العام مسؤولية تقييم حوكمة المنظمة وإدارة المخاطر وعمليات المراقبة فيها، كما عن المساهمة في تحسينها. كذلك، يزود مكتب المفتش العام المدير العام والوظائف والبرامج الخاضعة للمراجعة بضمانات موضوعية مستقلة وخدمات استشارية مصممة بحيث تضيف قيمة إلى عمليات المنظمة وتحسنها. والمكتب مسؤول أيضاً عن التحقيق في ادعاءات سوء السلوك التي تعني موظفي المنظمة وادعاءات ضلوع أطراف ثالثة في أعمال مستوجبة لعقوبات.

3- واستمر الميثاق في خدمة مكتب المفتش العام بشكل جيد خلال العام. ويرى المكتب أنه لا حاجة في الوقت الراهن إلى إدخال تغييرات على محتويات الميثاق. ومن المقرر إجراء الاستعراض القادم للميثاق في موعد أقصاه مارس/آذار 2023.

4- ويتبع مكتب المفتش العام في مراجعاته المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين. ويتبع المكتب في تحقيقاته "المبادئ والخطوط التوجيهية الموحدة لإجراء التحقيقات"، التي اعتمدها المؤتمر الدولي للمحققين والخطوط التوجيهية الجديدة للتحقيقات الصادرة عن المنظمة في أبريل/نيسان 2021.

ثالثاً - بيان الاستقلالية

5- وفقاً لميثاق مكتب المفتش العام، يتوجب على المفتش العام أن يؤكد للجنة المالية، سنوياً على الأقل، الاستقلال التنظيمي لمكتب المفتش العام.

6- وخلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، ضُمن الاستقلال التنظيمي لمكتب المفتش العام من خلال كون المفتش العام مسؤولاً مباشرة إزاء المدير العام، ومن خلال الصلة المباشرة بين المفتش العام ولجنة الإشراف الاستشارية ولجنة المالية. وبالإضافة إلى ذلك، كانت أنشطة المراجعة والتحقيق التي قام بها مكتب المفتش العام خالية من التدخل ولم تكن هناك أية ظروف تضرّ باستقلاليته. وقد تلقى المكتب في تسيير أعماله دعماً وتعاوناً كاملياً من الإدارة.

7- وقد تعززت تدريجياً خلال السنتين الماضيتين السلطة المفوضة للمفتش العام في ما يتعلق بتعيين الموظفين، سواء من الموظفين العاديين أم من غير الموظفين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، في مارس/آذار 2021، اتخذ المدير العام قراراً بتفويض قرارات الاختيار إلى المفتش العام في ما يخص الوظائف الشاغرة من الرتبة ف-3. وفي ما يتعلق بالوظائف من الرتبة ف-4 وما فوقها، ينبغي للمفتش العام أن يقترح على المدير العام مرشحين اثنين على الأقل من القائمة المختصرة للمرشحين

النهائيين التي أوصت بها لجنة الاختيار. وإذا أبدى المدير العام، في أي حالة معينة، تحفظات بشأن اختيار أي من المرشحين اللذين اقترحهما المفتش العام، يطلب المدير العام إلى مدير شعبة الموارد البشرية أن يتولى معالجة المسألة وحلها بالتعاون مع المفتش العام. ويعرب مكتب المفتش العام عن ارتياحه لهذا التفويض لأنه يؤيد أحكام ميثاق مكتب المفتش العام التي تقضي بأن يتولى المفتش العام المسؤولية الإدارية والرقابة على الموارد البشرية والمالية لمكتب المفتش العام، وفقاً للوائح المنظمة وقواعدها وسياساتها.

رابعاً - المراجعة الداخلية

أنشطة المراجعة الداخلية في عام 2021

8- استندت أنشطة المراجعة الداخلية التي قام بها مكتب المفتش العام في سنة 2021 إلى خطة عمله لفترة السنتين 2020-2021، والتي تمت الموافقة عليها مبدئياً في ديسمبر/كانون الأول 2019 وتم تنقيحها في يناير/كانون الثاني 2021 بعد إعادة تقييم المخاطر وأهداف المراجعة بالتشاور مع الإدارة ولجنة الإشراف الاستشارية. وشملت خطة العمل لعام 2021 التي أعيد تصميمها ما مجموعه عشر عمليات مراجعة لوظائف ونظم مؤسسية، تشمل سبع مهام ترتبط بمخاطر عالية أو عالية جداً، وثلاث مهام ترتبط بمخاطر متوسطة؛ وتسع مراجعات لمكاتب ميدانية، تشمل سبعة مكاتب جرى تقييم المخاطر المرتبطة بها على أنها عالية أو عالية جداً، واثنين قيماً على أن المخاطر المرتبطة بهما متوسطة.

9- وظلت بعثات المراجعة معلقة طوال عام 2021 بسبب جائحة كوفيد-19 وأجريت جميع عمليات المراجعة للمكاتب الميدانية عن بُعد. وألغيت أربع عمليات مراجعة وأضيفت عمليتان جديدتان للمراجعة إلى خطة العمل خلال السنة.² وأكمل مكتب المفتش العام 12 عملية مراجعة (مقارنة بـ 23 عملية مراجعة في عام 2019). وحتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2021، من أصل 21 عملية مراجعة جارية، كانت عشر عمليات مراجعة في مرحلة إعداد التقرير، وكانت ثماني عمليات في مرحلة العمل الميداني، فيما كان ثلاث منها في مرحلة التخطيط.

10- وصدرت تقارير المراجعة التالية (يُرد تصنيف المراجعة بين قوسين):³

عمليات مراجعة الوظائف المؤسسية:

شعبة مصايد الأسماك (AUD 0121) (مرضية)

إجراءات العقوبات (AUD 0421) (تحتاج إلى تحسين كبير)

تعلّم الموظفين وتدريبهم (AUD 0621) (تحتاج إلى بعض التحسين)

حسابات المدفوعات (AUD 0921) (تحتاج إلى بعض التحسين)

الأمن الميداني - جوانب الحوكمة (AUD 1121)⁴ (تحتاج إلى بعض التحسين)

الأمن الميداني - جوانب الامتثال (AUD 1221)⁴ (تحتاج إلى تحسين كبير)

² ألغيت عمليتان للمراجعة لإتاحة موارد لعمليتين جديدتين للمراجعة اعتبرت ذات أهمية أكبر. وألغيت مراجعة واحدة بسبب عدم توافر الموارد من الموظفين، وألغيت مراجعة واحدة إذ تعذر إجراء مراجعة عن بُعد بسبب محدودية الاتصال بالإنترنت في المكتب القطري المعني.

³ يمكن الاطلاع على ملخصات نتائج هذه التقارير واستنتاجاتها في وثيقة منفصلة (FC191/9.2).

⁴ تقرير لم يكشف عنه لحماية سلامة وأمن موظفي منظمة الأغذية والزراعة وأصولها ومبانيها.

عمليات مراجعة المكاتب الميدانية:

ممثلة المنظمة في كمبوديا (AUD 0221) (تحتاج إلى بعض التحسين)

ممثلة المنظمة في سورينام (AUD 0321) (تحتاج إلى تحسين كبير)

ممثلة المنظمة في الكونغو (AUD 0521) (غير مرضية)

ممثلة المنظمة في الفلبين (AUD 0821) (تحتاج إلى تحسين كبير)

المراجعات المواضيعية المتصلة بالمكاتب الميدانية:

هيكل وقدرة إدارة المكاتب الميدانية (AUD 0721) (تحتاج إلى تحسين كبير)

القضايا المتكررة والنظامية في عمليات المكاتب القطرية للمنظمة (AUD 1021) (تحتاج إلى تحسين كبير)

ملاحظات المراجعة الرئيسية وجوانب الضعف التُظمية

عمليات المراجعة الميدانية

11- في السنوات الثلاث الماضية، خلصت عمليات مراجعة حسابات المكاتب الميدانية إلى أن تنفيذ نظم الرقابة الداخلية في غالبية المكاتب إما غير مرض وإما يحتاج إلى تحسين كبير. وكانت ثغرات الرقابة التي تم تحديدها في مختلف المكاتب التي خضعت للمراجعة متشابهة، وكثيرا ما عزت المكاتب المعنية المشكلة إلى النقص في الموظفين. وبناء على ذلك، أجرى مكتب المفتش العام عمليتي مراجعة مواضيعية لتحديد الأسباب الجذرية لنقص القدرات في المكاتب الميدانية والفجوات المتكررة في الرقابة التي تشوب عمليات المكاتب القطرية.

12- وحددت مراجعة هيكل إدارة المكاتب الميدانية وقدراتها المسائل التالية:

- كادت موارد البرنامج العادي أن تستنفد بسبب تزايد عدد المكاتب الميدانية وتنامي البرنامج الميداني على مر السنوات. وفي الوقت نفسه، لم تكن معايير تحديد الزمان والمكان اللازمين لوجود المنظمة واضحة، وكذلك نوع المكتب الميداني وما يتصل به من العدد المطلوب من الموظفين في كل حالة.
- ولم يكن تخصيص الموارد وتصنيف المناصب الإدارية الرئيسية على نطاق المكاتب الميدانية متوافقين دائمًا مع مدى تعقيد كل مكتب وحجمه.
- وكان نطاق الرقابة الإدارية محدودا جدا في بعض المكاتب، مما أدى إلى عدم فعالية الضوابط على صعيد الإشراف.
- فالسياسة التي تنظم تفويض السلطة إلى المكاتب الميدانية قد عفا عليها الزمن وهي تعوق الأداء الفعال لإطار المساءلة.
- وأسندت بعض الوظائف في المكاتب الميدانية إلى مهام غير حيوية، في حين أنيطت مهام رئيسية بغير الموظفين.
- وفي عام 2021، ظلت 213 وظيفة شاغرة لأكثر من عامين، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى تجميد عملية التوظيف، الذي ذكرت إدارة المنظمة أنه ضروري لتيسير التحول التدريجي للمكاتب الميدانية. غير أن هذه الشواغر المطولة قد قوضت القدرة الوظيفية للمكاتب الميدانية المعنية.

- وأقامت إدارة موارد المكاتب الميدانية، بحسب الأقاليم، حواجز أعاقت نشر الموارد في المواقع التي كانت هناك حاجة ماسة إليها، لا سيما عندما تعلق الأمر بالمكاتب القطرية في مختلف الأقاليم.
- وواجهت المكاتب القطرية صعوبات في دعم تنفيذ البرامج الميدانية لأنها لم تتلق تكاليف دعم غير مباشرة ولم تتلق سوى جزءاً من تكاليف الدعم المباشر مع تأخيرات أعاقت تنفيذ العمليات بكفاءة.

13- وحددت مراجعة المسائل المتكررة والنظامية في عمليات المكاتب القطرية مواطن الضعف التالية:

- اعتبرت المكاتب القطرية استخدام الموارد البشرية من غير الموظفين حلاً مرناً وفعالاً من حيث التكلفة لتلبية الاحتياجات التشغيلية؛ ومع ذلك، فقد استخدمت بعض الموارد البشرية من غير الموظفين لأداء أنشطة أساسية ذات طابع متواصل، خلافاً للقواعد المعمول بها.
- وكانت قواعد الموارد البشرية المتعلقة بالتوظيف التنافسي وعملية الفحص المطبقة على الموارد البشرية المحلية من غير الموظفين أقل صرامة من تلك المطبقة على الموظفين، حيث اعتبرت الوظائف ذات طابع قصير الأجل. ومع ذلك، غالباً ما تم تجديد عقود الموارد البشرية المحلية من غير الموظفين بشكل متكرر. وفي ديسمبر/كانون الأول 2020، كانت لدى أكثر من 2 000 من الموارد البشرية من غير الموظفين عقود متعاقبة لمدة ثلاث سنوات أو أكثر.
- ولم تحدد قواعد الموارد البشرية الحاجة إلى الفصل بين الواجبات في إدارة الموارد البشرية على مستوى المكاتب الميدانية. وهذا يعني أن مديري التوظيف وحدهم يمكنهم تحديد معدلات رواتب الموارد البشرية المحلية من غير الموظفين واتخاذ القرار بشأنها.
- ووجدت المكاتب القطرية أن النموذج المؤسسي لتخطيط المشتريات بالغ التعقيد؛ ولذلك لم تستخدمه في التخطيط الفعال للمشتريات.
- ولم تكن الضوابط والأدوات كافية لرصد الأفراد الذين لديهم مسؤوليات متضاربة في دورة الشراء حتى الدفع، والمدفوعات المدعومة حسب الأصول وإدارة السلف المقدمة إلى الموارد البشرية من غير الموظفين.
- ولم يتم الموظفون في المكاتب الميدانية بشكل منهجي بتسجيل تواريخ التسلم الفعلية للسلع التي تم شراؤها في النظام العالمي لإدارة الموارد بسبب محدودية النظام. وهذا يجعل من الصعب تتبع الحالات التي عجز فيها الموردون عن التسليم في الوقت المحدد والتي كان ينبغي تطبيق التعويضات المقطوعة بشأنها.
- وأدى التأخير في وضع سياسة مؤسسية وتنفيذ نظام إدارة المخزونات لتتبع استلام السلع حتى توزيعها على المستفيدين النهائيين، إلى تعريض المنظمة لمخاطر الخسائر والغش.
- وأدى عدم وجود عمليات للتصرف بالأصول ومعايير لحذف البنود من القائمة لأغراض التتبع إلى زيادة عدد الأصول الخاضعة للتحقق المادي السنوي. ونظراً إلى محدودية الموارد من الموظفين، لم تقم المكاتب القطرية على النحو المناسب بعمليات التحقق المادي للكشف عن فقدان الأصول وسرقتها وسوء استخدامها.

- 14- وقبلت إدارة المنظمة جميع التوصيات الـ 28 التي طرحها مكتب المفتش العام في "التقريرين الشاملين" المذكورين أعلاه، وبدأت إجراءات لتنفيذها بالكامل بحلول ديسمبر/كانون الأول 2024. ويقرّ مكتب المفتش العام بأن العديد من الإجراءات الموصى بها تستغرق وقتاً طويلاً لتنفيذها وتتطلب موارد مالية. وبالإضافة إلى ذلك، تتطلب التغييرات الهيكلية الواسعة النطاق في شبكة المكاتب الميدانية مراعاة الآراء المختلفة من مختلف أصحاب المصلحة والأطراف المعنية. وإلى حد ما،

فإن التحديات الأساسية ليست جديدة؛ غير أن الإدارة أكدت لمكتب المفتش العام أنها ستعالج كجزء من عملية إعادة الهيكلة التدريجية الجارية للمكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية والقطرية.

مراجعات المنظمة

15- خلصت **مراجعة شعبة مصايد الأسماك** بوجه عام: إلى أن الضوابط الداخلية تعمل على النحو المتوخى منها؛ وأن إدارة المشاريع تتم على نحو ملائم؛ والتزمت الشعبة بالسياسات والإجراءات المعمول بها. وعلى الرغم من ذلك، حددت مراجعة الحسابات عددًا من المجالات التي من المستصوب إجراء مزيد من التحسينات فيها، بما في ذلك أنشطة الاتصال، وتخطيط المشتريات ورصدها، ورصد المشاريع، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وحددت **مراجعة إجراءات إنزال العقوبات** عددًا من المسائل التي تستحق اهتمام الإدارة في ما يتعلق بتنفيذ إجراءات إنزال العقوبات وفعالية العقوبات المطبقة، وتتصل بشكل أساسي بوضوح الإجراءات ذات الصلة وسير عمل لجنة إنزال العقوبات. وخلصت **مراجعة تعلم الموظفين وتدريبهم** إلى أن الإدارة العليا وضعت ترتيبات أساسية للإدارة في هذا المجال، لكن السياسات ذات الصلة كانت مجزأة وغير مترابطة. ولذا، تبرز الحاجة إلى وضع إطار شامل للتعلم يوحد السياسات والقواعد والخضوع التوجيهية والإجراءات المؤسسية لمختلف أنشطة التعلم والتدريب المتاحة للموظفين التي تسمح بها المنظمة، ويكمل السياسات الأخرى المتعلقة بالموارد البشرية. وأشارت **مراجعة حسابات المدفوعات** إلى أن مركزية وظيفة حسابات المدفوعات في مركز الخدمات المشتركة من شأنها أن تحقق فوائد كبيرة من حيث الكفاءة الإجرائية والفعالية وفي الحد من مخاطر الغش. وعلى الصعيد التشغيلي، حددت عملية المراجعة بعض الفرص لتحسين الإجراءات القائمة. وأخيرا، خلصت **مراجعة الأمن الميداني**، التي قسمت إلى تقريرين منفصلين، إلى أنه بينما تعتبر ترتيبات الإدارة سليمة نسبيا، فإن هناك حاجة إلى تعزيز رصد الأمن على الصعيد الميداني لزيادة الامتثال للقواعد والإجراءات القائمة.

تنفيذ توصيات المراجعة والإجراءات المتفق عليها

16- حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2021، كان 379 إجراءً متفقًا عليه لا يزال عالقا، بانخفاض بنسبة 23 في المائة عما كان عليه في عام 2020 (انظر الجدول 1). ويُعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى تنفيذ وإقفال 226 توصية، في حين صدر 114 إجراءً جديدًا متفقًا عليه خلال عام 2021.

الجدول 1: الإجراءات المتفق عليها المفتوحة/المغلقة في عام 2021 والرصيد النهائي حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2021

المجموع	التوصيات	الإجراءات المتفق عليها	حالة/نوع القضية
491	16	475	المفتوحة - حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2020
226	6	220	(-) المغلقة - من 1 يناير/كانون الثاني إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2021
114	0	114	(+) الجديدة من 1 يناير/كانون الثاني إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2021
379	10	369	المجموع الفرعي للإجراءات المتفق عليها المفتوحة - حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2021
	8-	8	التوصيات المحولة إلى إجراءات متفق عليها
379	2	377	مجموع الإجراءات المتفق عليها المفتوحة - حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2021

17- وفي حين تقوم الإدارة لدى إصدار تقارير المراجعة بتحديد التاريخ المستهدف لتنفيذ كل توصية، عمدت الإدارة في عدة حالات إلى مراجعة التواريخ المستهدفة بعد أن قدرت أن التواريخ المستهدفة الأساسية لم تعد ممكنة. وحتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2021، كان عدد التوصيات التي تأخر تنفيذها بالاستناد إلى التواريخ المستهدفة الأساسية والتواريخ المستهدفة المراجعة على النحو الوارد في الجدول 2.

الجدول 2: الإجراءات المتفق عليها المعلقة بحسب تاريخ استكمالها الأصلي والتاريخ المعدل حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2021

المجموع	غير متأخرة	متأخرة	التنفيذ
379	73	306	التاريخ الأصلي
379	275	104	التاريخ المعدل

18- واستناداً إلى التواريخ المعدلة، تأخر تنفيذ 27 في المائة (104 من أصل 379) من الإجراءات المتفق عليها. وفي الوقت نفسه، زادت النسبة المئوية للإجراءات المتفق عليها التي تزيد مدتها عن سنتين، أي التي تم طرحها في عام 2019 أو قبل ذلك، إلى 40 في المائة (153 من أصل 379) مقابل 21 في المائة في نهاية عام 2020.

المخاطر الرئيسية غير المعالجة والناشئة

19- أسفر التأخير في تنفيذ الإجراءات المتفق عليها عن ثغرات متكررة في الرقابة مثل الثغرات المبينة في الفقرة 13- . وفي الحالات التالية، ظلت المنظمة معرضة للمخاطر الأساسية لمدة ست سنوات أو أكثر:

- هناك إجراء واحد متفق عليه بشأن غياب أي اتفاق مع البلد المضيف لحماية مصالح المنظمة وحصاناتها وامتيازاتها في بلد ما، وقد بقيت هذه القضية عالقة منذ تسع سنوات. ويرجع ذلك إلى التحديات التي تواجه المنظمة في التوصل إلى اتفاق بشأن بعض القضايا على الرغم من المناقشات المستفيضة مع الحكومة المعنية.
- ولا تزال أربعة إجراءات متفق عليها تتعلق بمراجعة أمن تكنولوجيا المعلومات التي تم تنفيذها في عام 2015 مفتوحة. وحددت مراجعة أجريت على سبيل المتابعة في عام 2019 أنه لم يتم تنفيذها بشكل فعال، لذلك قرر مكتب المفتش العام تكرارها. وأقرّ مكتب المفتش العام أن شعبة الرقمنة والمعلوماتية أقامت شراكة مع مركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة ووضع خارطة طريق لمعالجة الإجراءات المتفق عليها المعلقة في هذا المجال.

20- وأخذ مكتب المفتش العام في اعتباره، في خطة عمله لفترة السنتين 2022-2023 بعض الإجراءات المتفق عليها التي طرحت في عمليات المراجعة السابقة والتي ظلت مفتوحة ولا تزال تجعل المنظمة عرضة لتهديدات محددة. وفي المقابل، قرر مكتب المفتش العام إدراج التزامات المراجعة المتعلقة بالمجالات المواضيعية التالية في خطة عمله لفترة السنتين:

- أمن تكنولوجيا المعلومات، كما لوحظ أعلاه.
- خطابات الاتفاق (بعض الإجراءات المتفق عليها المعلقة لأكثر من أربع سنوات).
- دورة توزيع المدخلات، بما في ذلك إدارة المخزونات والمستفيدين (إجراء واحد متفق عليه معلق لأكثر من ثلاث سنوات).
- آليات معالجة وتلقي الشكاوى والتظلمات من المستفيدين من المشاريع بطريقة سرية وفي الوقت المناسب (إجراء متفق عليه معلق لأكثر من ثلاث سنوات).

21- وأخيراً، يرى مكتب المفتش العام أن جائحة كوفيد-19 العالمية والتقدم التكنولوجي وبعض المجالات الأخرى ذات الأهمية الموضوعية تتطلب من الإدارة إبقاء بعض المخاطر تحت مراقبة دقيقة. وسيستدعي مكتب المفتش العام المشورة إلى الإدارة وسيضطلع بأعمال المراجعة المناسبة، في جملة أمور، بشأن المجالات التالية:

- المخاطر المرتبطة بخصوصية البيانات وحمايتها.
- المخاطر المرتبطة بالترتيبات التعاقدية مع أطراف ثالثة (الموردون والشركاء ومقدمو الخدمات والكيانات الأخرى التي عُهد إليها بأنشطة المنظمة وأصولها).
- المخاطر المرتبطة بسلاسل الإمدادات وقنوات التوزيع.
- المخاطر المرتبطة بالمسؤوليات البيئية والاجتماعية للمنظمة.
- المخاطر المرتبطة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

خامساً - الإفصاح عن تقارير المراجعة

22- وفقاً لميثاق مكتب المفتش العام، لدى ورود طلب خطي للاطلاع على تقرير محدد، يمكن أن يُتاح التقرير كاملاً للممثلين الدائمين المعتمدين لدى منظمة الأغذية والزراعة. وبالإضافة إلى ذلك، بناءً على طلب خطي من شريك مؤسسي في الموارد الاطلاع على تقرير مراجعة محدد يشمل برامج وعمليات يشارك في تمويلها قد يُمنح هذا الشريك إمكانية الحصول على التقرير كاملاً. وينبغي للممثلين الدائمين والشركاء المؤسسيين التعامل مع أي تقرير يرد بموجب هذا الترتيب على أنه سري، ويجب ألا يفصحوا علناً عن أي معلومات ترد فيه.

23- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ورد طلبان من دولتين عضوين لما مجموعه عشرة تقارير مراجعة. وكشف مكتب المفتش العام عن جميع التقارير المطلوبة من دون أي تنقيحات. والتقارير التي أُفصح عنها بموجب الميثاق هي:

- AUD 0516 - استعراض شامل لمثلية المنظمة في الصومال
- AUD 2116 - استعراض شامل لمثلية المنظمة في مدغشقر
- AUD 1017 - التقرير الموحد بشأن الصندوق الإنساني المشترك من أجل جنوب السودان
- AUD 1717 - استعراض محدود لبرنامج سوريا برمتها
- AUD 2717 - استعراض شامل لمثلية المنظمة في موزامبيق
- AUD 0919 - مراجعة لمثلية المنظمة في أفغانستان
- AUD 0520 - مراجعة لمثلية المنظمة في هايتي
- AUD 1220 - مراجعة لمثلية المنظمة في اليمن
- AUD 1020 - مراجعة لمثلية المنظمة في جنوب السودان
- AUD 0821 - مراجعة لمثلية المنظمة في الفلبين

سادساً - التحقيقات

24- تعدّ وحدة التحقيقات التابعة لمكتب المفتش العام مكلفة باستعراض حوادث سوء السلوك المحتمل (الانتهاكات الجسيمة لقواعد المنظمة ولوائحها وسياساتها) من جانب كل من الأفراد (الموظفين والموارد البشرية من غير الموظفين) والكيانات القانونية (الشركاء في التنفيذ والمتعاقدون)، والتي يشار إليها مجتمعة على أنها مواضيع أثناء التحقيق.

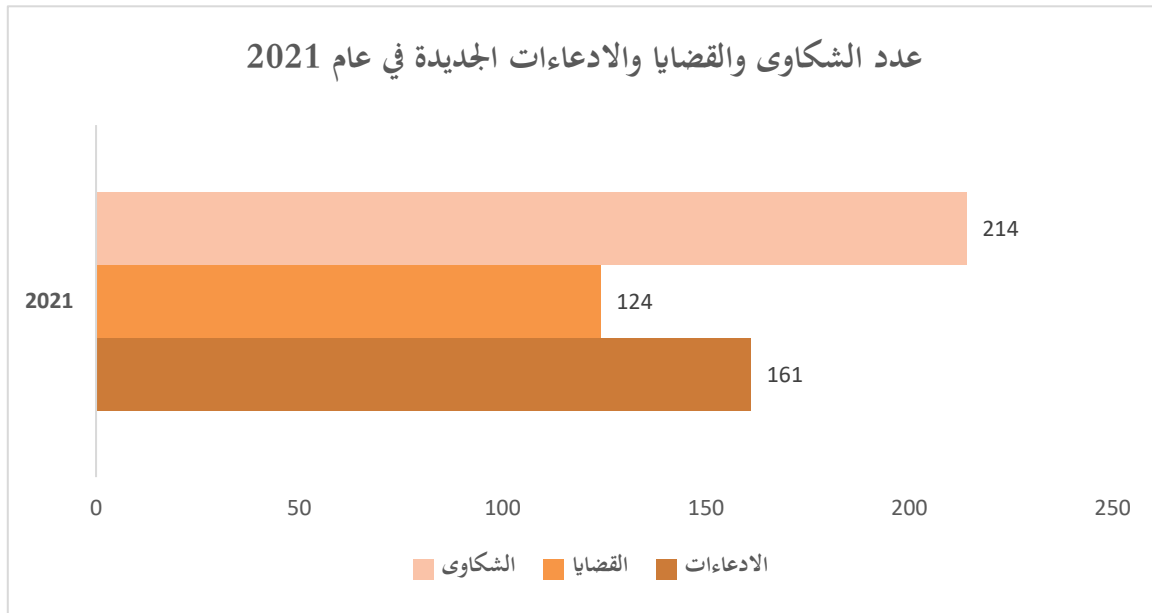
25- ويستعرض مكتب المفتش العام المسائل التي تسترعي انتباهه، التي تنشأ غالبيتها العظمى بناءً على شكاوى تتعلق بسوء السلوك. وتجري عمليات الاستعراض وفقاً للخطوط التوجيهية المستكملة للتحقيقات في المنظمة، الصادرة في أبريل/نيسان 2021، وإجراءات التشغيل الموحدة لمختلف مراحل عملية التحقيق. وتتضمن الخطوط التوجيهية وإجراءات التشغيل الموحدة جداول زمنية للمراحل الثلاث من أعمال التحقيق الذي يقوم به مكتب المفتش العام: الاستلام والاستعراض الأولي والتحقيق الكامل.

النقاط الرئيسية لأعمال التحقيق

26- في عام 2021، بعد توصية من التقييم الخارجي لوظيفة التحقيق لعام 2019، وكجزء من تحديث الخطوط التوجيهية للتحقيق، قدم مكتب المفتش العام وظيفة استلام جديدة لاستلام الشكاوى واستعراضها الأولي. وتستعرض وظيفة الاستلام

الرسمية هذه، التي تم تجريبها في عام 2020، الشكاوى لتحديد ما إذا كانت تثير قضايا ضمن ولاية التحقيق المنوطة بمكتب المفتش العام، وإما ينبغي فتح قضية أو إيجاد حلول للقضايا المطروحة بوسائل أخرى، مثل الإحالة إلى مكتب آخر في المنظمة. وكما يتبين من الشكل 1 أدناه، أتاحت وظيفة الاستلام الجديدة تسوية عدد كبير من الشكاوى دون الحاجة إلى فتح قضية لمزيد من الاستعراض. ويشير مكتب المفتش العام إلى أن شكوى واحدة قد تؤدي إلى قضايا متعددة (على سبيل المثال، إذا أثارت ادعاءات غير متصلة ضد أفراد مختلفين)، والتي بدورها تحتوي على ادعاءات متعددة. ولهذا السبب، فإن قياس عبء العمل التحقيقي لمكتب المفتش العام مقارنة بما تم في السنوات الماضية يركز الآن على الإبلاغ عن القضايا بدلاً من الشكاوى. وكما يتضح من الفقرة 31 أدناه، فإن التغييرات في نموذج موارد مكتب المفتش العام قد غيرت طريقة عرض القضايا لكل محقق لتشمل كلا من الموظفين والاستشاريين (الذين يشكلون الآن جزءاً هاماً من موظفي التحقيق التابعين لمكتب المفتش العام).

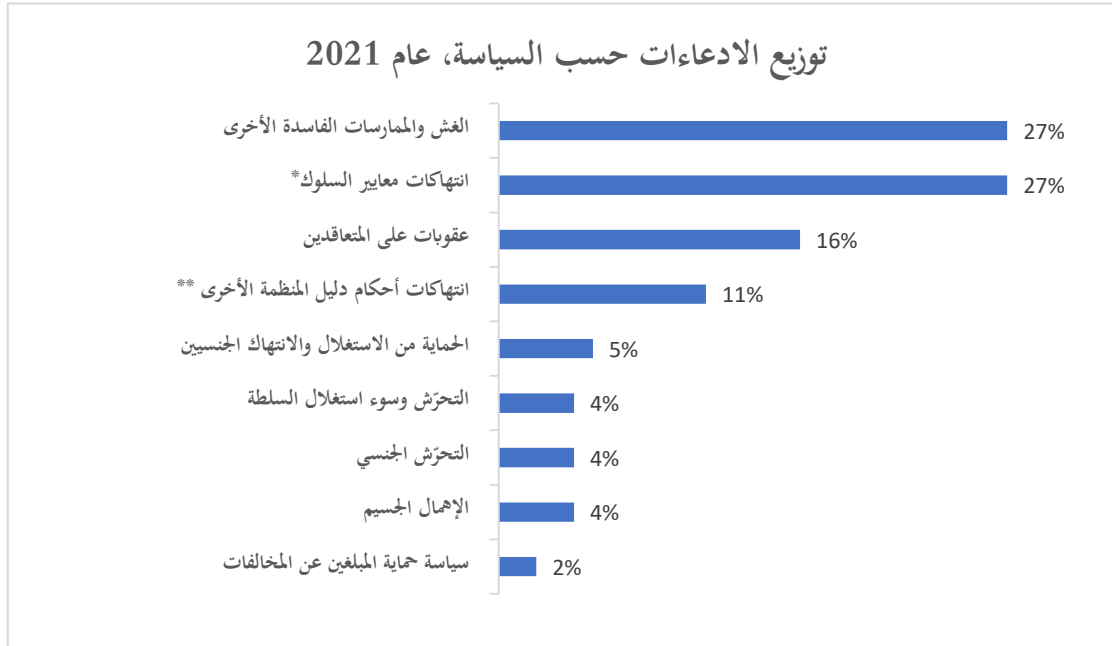
الشكل 1: عدد الشكاوى والقضايا والادعاءات الجديدة في عام 2021



27- وكان هناك اتجاه ثابت لزيادة الإبلاغ على مدى السنوات القليلة الماضية والذي استمر حتى فترة الإبلاغ الحالية حيث كان عدد الشكاوى 214، مقابل 170 في عام 2020، بزيادة قدرها 26 في المائة تقريباً.

28- ويقدم الشكل 2 أدناه توزيع الادعاءات الواردة في عام 2021.

الشكل 2: توزيع الادعاءات الواردة في عام 2021



* تشمل انتهاكات معايير السلوك:

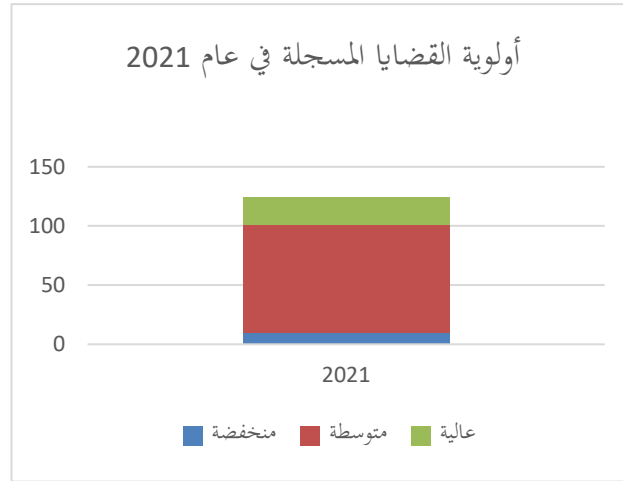
- انتهاك السياسة المتعلقة بمعايير السلوك للخدمة المدنية الدولية
- تضارب المصالح
- الأضرار التي لحقت بصورة المنظمة
- الإخفاق في التعاون مع مكتب المفتش العام
- الإخفاق في الإبلاغ/الإفصاح
- المحاباة
- إهمال الديون المالية

** تشمل انتهاكات أحكام دليل منظمة الأغذية والزراعة ما يلي:

- سوء استغلال السلطة
- هدايا غير مناسبة
- أنشطة خارجية غير مأذون بها
- الاستخدام غير السليم لموارد المنظمة (بما في ذلك موارد تكنولوجيا المعلومات)

29- ويعطي مكتب المفتش العام كل قضية أولوية كجزء من عملية الاستلام (منخفضة/متوسطة/عالية، استنادًا إلى مجموعة من المعايير الموحدة بما في ذلك نوع الادعاء وقيمة أي عملية غش مزعومة وأقدمية الشخص المدعى عليه) للمساعدة في إدارة تخصيص موارد التحقيق المحدودة (انظر الشكل 3 أدناه). وأشار مكتب المفتش العام أن القضايا التي تنطوي على ادعاءات بالتحرش وسوء استغلال السلطة (بما في ذلك جميع أشكال التمييز) والتحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين هي مسائل ذات أولوية قصوى وتميل إلى أن تكون أكثر تعقيدًا وتستلزم موارد مهمة لمراجعتها مقارنة بغيرها (مثل حالات الغش)، وذلك عادة بسبب اعتمادها على قدر كبير من أدلة الشهادة.

الشكل 3: أولوية القضايا المسجلة في عام 2021



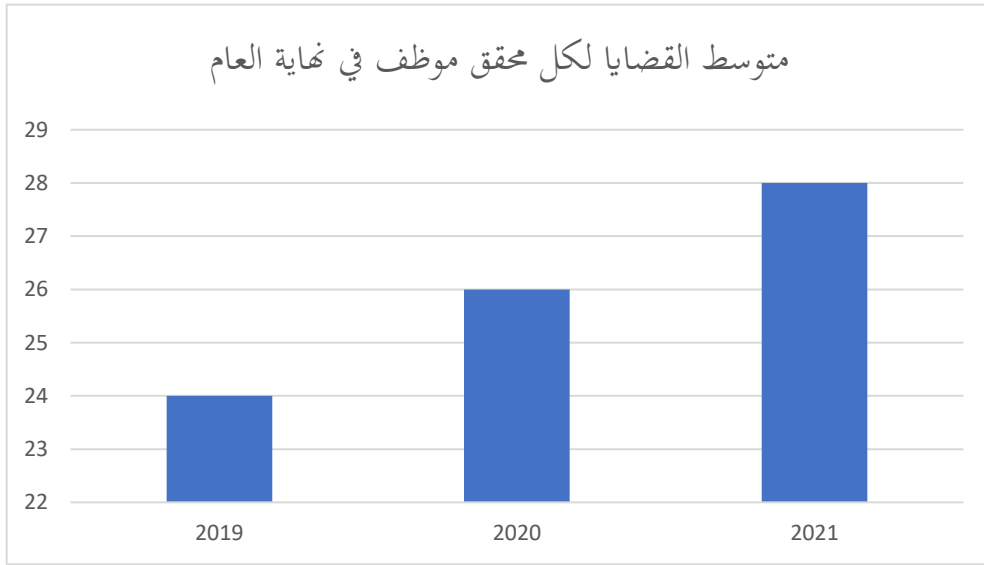
30- وفي عام 2021، تلقى مكتب المفتش العام وظيفة محقق إضافية واحدة من درجة ف-4. وتلقى مكتب المفتش العام أيضا موارد إضافية للتعاقد مع خبراء استشاريين للمساعدة في زيادة عبء عمل المكتب. وكانت نتيجة هذه الموارد الإضافية زيادة في ناتج التحقيق لوحدة التحقيقات بالمكتب من 31 تقرير ومذكرة تحقيق في عام 2020 إلى 40 تقرير ومذكرة تحقيق في عام 2021. وسمحت الزيادة في الموارد، جنبًا إلى جنب مع وظيفة الاستلام الجديدة، لمكتب المفتش العام بالبدء في تصفية القضايا المتأخرة، مما قلل من عدد المسائل المفتوحة لأكثر من 18 شهرًا إلى ما يقرب من 14 في المائة من عدد القضايا في نهاية عام 2021، أي انخفاضًا من حوالي 16 في المائة اعتبارًا من 31 ديسمبر/كانون الأول 2020.

31- ورغم الاتجاهات الإيجابية المذكورة أعلاه، في عام 2021:

- تحمل كل محقق، بمن في ذلك الموظفون والاستشاريون، عبء عمل بلغ في المتوسط 31 قضية (على أساس مجموع عدد القضايا البالغ 251 قضية في السنة؛ انظر الفقرة 33 أدناه).
- وبلغ متوسط عدد القضايا المفتوحة لكل محقق، بمن في ذلك عدد الموظفين والاستشاريين، 14 قضية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021.
- وبلغ متوسط عدد القضايا المفتوحة لكل محقق، مع مراعاة الموظفين في الوظائف العادية فقط، 28 قضية حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2021 (انظر الشكل 4 أدناه).

32- وتعتبر جميع هذه المتوسطات المختلفة أعلى من القضايا العشر التي أوصت بها وحدة التفتيش المشتركة لكل محقق في أي نقطة زمنية.⁵ ولذلك، فقد لا يكون ممكنا تقييم القضايا ذات الأولوية المتوسطة والمنخفضة بصفة خاصة، والتحقيق فيها، إذا لزم الأمر، حتى لو كانت ذات مصداقية.

الشكل 4: متوسط القضايا لكل محقق موظف في نهاية العام

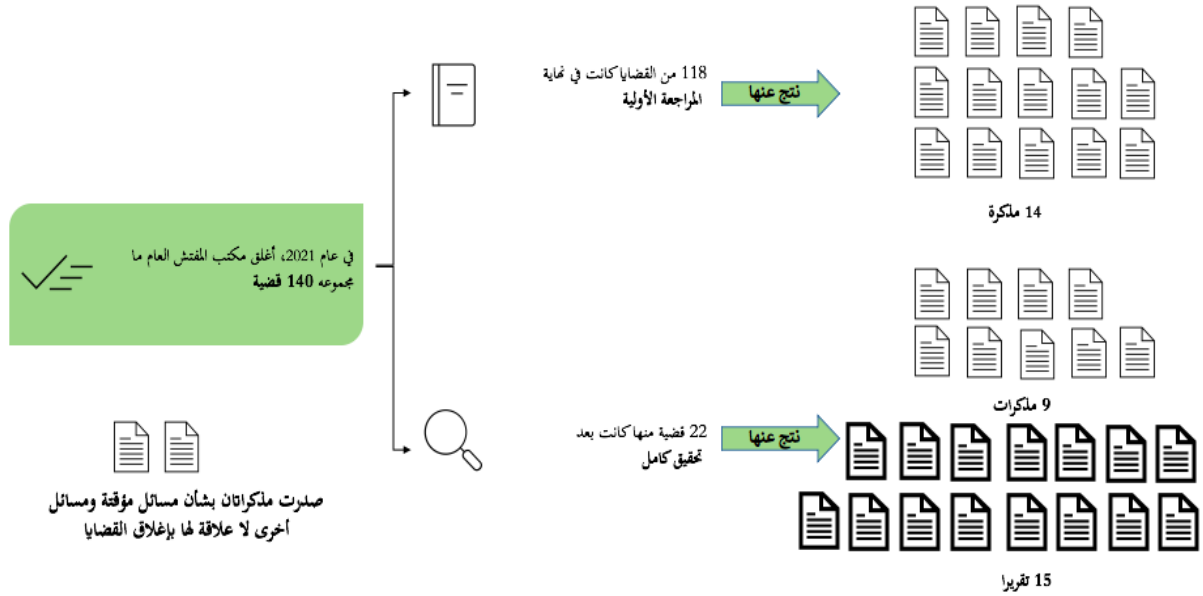


إغلاق القضايا ونواتج التحقيق

33- بدأ مكتب المفتش العام سنة 2021 بحجم قضايا مرحلة بلغ 127 قضية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، فتح مكتب المفتش العام 124 قضية جديدة ليصل مجموع عدد القضايا إلى 251 قضية. وأغلق مكتب المفتش العام 140 قضية على النحو المفصل أدناه، تاركًا 111 قضية مفتوحة في نهاية العام. وأغلقت معظم القضايا بعد اختتام الاستعراضات الأولية. ومن بين تلك القضايا التي تم إغلاقها بعد تحقيق كامل، أثبت 70 في المائة منها ادعاءات سوء السلوك والباقي إما ثبت أنه لا أساس لها أو أنها غير مثبتة.

34- ويصدر مكتب المفتش العام مذكرات تحقيق لتسليط الضوء على أي مسائل يتم اكتشافها خلال الاستعراضات أو التحقيقات الأولية التي يتعين توجيه انتباه الإدارة إليها، مثل المسائل المتعلقة بنقاط الضعف في الضوابط الداخلية أو بيئة العمل أو سلوك الموظفين التي لا تؤدي إلى عملية تأديبية رسمية. وتستكمل هذه المذكرات تقارير التحقيق التي يقدمها مكتب المفتش العام إلى الإدارة العليا والتي صدرت في ختام التحقيقات مع استنتاجات ونتائج بشأن ادعاءات سوء السلوك ضد موظفي المنظمة. وتقدم تقارير التحقيق المتعلقة بالأطراف الثالثة (مثل المتعاقدين وشركاء التنفيذ) إلى لجنة إنزال العقوبات بحق الموردين عملاً بإجراءات إنزال العقوبات بحق الموردين للمنظمة. وترد ملخصات مذكرات التحقيق الصادرة عن مكتب المفتش العام (23) وتقارير التحقيق (15) مع الاستنتاجات المتعلقة بالتحقيق والتدابير الإدارية أو التأديبية المتخذة بناءً على نتائج التحقيق، وكذلك الأوصاف المتعلقة بمذكرتين إضافيتين صدرتا إلى الإدارة في ما يتعلق بالمسائل المؤقتة وغيرها، في الملحق ألف. وأسباب الإغلاق في جميع المسائل الأخرى مسجلة في الملفات السرية لمكتب المفتش العام. ويقدم الشكل 5 أدناه لمحة عامة عن المراحل التي صدرت فيها التقارير الأربعة تلك ومذكرات التحقيق.

الشكل 5 مراحل إصدار نواتج التحقيقات



35- وبالإضافة إلى ما سبق، قدم مكتب المفتش العام عشرة طلبات لتعليق مؤقت للموردين المتعاقدين إلى لجنة إنزال العقوبات بحق الموردين. ووافقت اللجنة على تسعة من هذه الطلبات في عام 2021، بينما ظلت القضية المتبقية قيد النظر في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وكانت التحقيقات جارية في سبع من هذه المسائل، في حين أغلقت اثنتان منها دون طلب إجراءات عقابية، وكانت إحداها تنتظر البت في العقوبات في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

الإبلاغ الخاص بالسياسات

سياسة منع التحرش والتحرش الجنسي وسوء استغلال السلطة (التعميم الإداري 03/2015)

36- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فتح مكتب المفتش العام ست قضايا جديدة في إطار سياسة المنظمة لمنع التحرش والتحرش الجنسي وسوء استغلال السلطة. وتم إغلاق حالتين من هذه الحالات على أنها لا أساس لها، وسُحبت شكوى واحدة. ولا تزال ثلاث مسائل قيد الاستعراض، بالإضافة إلى أربع قضايا فُتحت قبل الفترة المشمولة بالتقرير.

37- وأصدر مكتب المفتش العام تقرير تحقيق واحد وأربع مذكرات تحقيق تضمنت نتائج تتعلق بادعاءات التحرش وسوء استغلال السلطة. وتتعلق جميع هذه الحالات الخمس باستثناء حالة واحدة بادعاءات مفادها أن أحد المشرفين استخدم نبرة صوت غير لائقة في تفاعله مع مرؤوسيه وأن المشرف اتخذ قرارات بشأن مهام العمل أو التوظيف على أساس أسباب لا تمتّ بصلّة إلى العمل (مثل المشاعر الشخصية تجاه صاحب الشكوى). ويمكن الاطلاع في الملحق ألف على تفاصيل إضافية، بما في ذلك توصيات مكتب المفتش العام والإجراءات الإدارية التي اتخذتها الإدارة بشأن هذه الحالات.

سياسة منع التحرش الجنسي (التعميم الإداري 01/2019)

38- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فتح مكتب المفتش العام سبع قضايا تتعلق بادعاءات التحرش الجنسي بموجب سياسة منع التحرش الجنسي. ومن بين هذه القضايا، أُغلقت قضية واحدة على أنه لا أساس لها، بينما أُغلقت قضية أخرى لأنها غير مثبتة تماشيًا مع النهج الذي يركز على الضحية بناءً على طلب الشخص المعني بعدم مواصلة القضية بسبب خوفه من العواقب السلبية المحتملة.

39- ومن بين القضايا الخمس المفتوحة في نهاية عام 2020، أُغلقت قضية واحدة على أنه لا أساس لها، وسحبت قضية أخرى، بينما لا تزال ثلاث قضايا قيد المراجعة. واعتبارًا من 31 ديسمبر/كانون الأول 2021، كان هناك ما مجموعه ثماني حالات تتضمن ادعاءات بالتحرش الجنسي قيد المراجعة من قبل مكتب المفتش العام.

سياسة الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين (التعميم الإداري 27/2013)

40- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فتح مكتب المفتش العام ست قضايا في إطار سياسة الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين. ومن بين هذه القضايا، أُغلقت قضية واحدة على أنه لا أساس لها، وكانت هناك حالة أخرى خارج نطاق ولاية مكتب المفتش العام وأُحيلت إلى كيان آخر من كيانات الأمم المتحدة، بينما أُغلقت قضيتان بعد فترة وجيزة من الفترة المشمولة بالتقرير (فبراير/شباط 2022) على أنها غير مثبتة. ولا تزال حالتان مفتوحتان.

41- وكما أوصى به مكتب المفتش العام، ساهمت المنظمة اعتبارًا من عام 2021 في آلية الإبلاغ العلني بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة (نظام تعقب حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين). وسجل مكتب المفتش العام على النحو الواجب جميع شكاوى الاستغلال والانتهاك الجنسيين الواردة خلال عام 2021 في نظام تعقب حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

سابعاً - الأنشطة الاستشارية

42- واصل مكتب المفتش العام خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير تقديم المشورة حول مواضيع أو أحداث معينة لتوضيح الحقائق أو تقديم معلومات إلى الإدارة لمساعدتها على صنع القرار. وهذه الاستشارات في معظمها خدمات مخصصة قصيرة المدة بناءً على طلب الإدارة. واستجاب مكتب المفتش العام لـ 188 طلبًا من هذا القبيل في عام 2021، مما يمثل ضعف عدد الطلبات الواردة في عام 2020 (96).

43- وكما كان الحال طوال عام 2020، كان العمل الاستشاري بشأن اتفاقيات التمويل (اتفاقيات الإطار والمشروع) هو النشاط الاستشاري الرئيسي، حيث يمثل 39 في المائة من جميع الطلبات الاستشارية، بزيادة قدرها 10 في المائة مقارنة بعام 2020. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك مكتب المفتش العام مع شعب ومكاتب أخرى في المنظمة في عدد من المفاوضات المطولة مع بعض الجهات المانحة. وكان الهدف من دور مكتب المفتش العام في هذه المناقشات في المقام الأول توضيح مبدأ المراجعة الوحيدة، الذي يواجه تحديًا متزايدًا بسبب مختلف متطلبات المانحين في ما يتعلق ببذل العناية الواجبة والرصد ومراقبة المشاريع. وقد أثار مكتب المفتش العام بالفعل هذه المسألة في تقريره السنوي السابق، لكن يرى مكتب المفتش العام أن الحالة تزداد حدة. فعلى سبيل المثال، يجد مكتب المفتش العام نفسه مضطربًا بشكل متزايد للدفاع عن سلطته الوحيدة لإجراء التحقيقات في منظمة الأغذية والزراعة. وناقش مكتب المفتش العام مع الإدارة في مناسبات عديدة أنواع طلبات المانحين المقبولة مقابل تلك التي "تتجاوز الحدود"، ليس فقط من حيث انتهاك مبدأ المراجعة الوحيدة

بل أيضاً في ما يتعلق بسرية البيانات وعدم الكفاءة الإدارية، وعدم كفاية استرداد تكاليف الدعم. وبالمثل، وبالتنسيق مع مكاتب الرقابة التابعة لثلاثة كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وضع مكتب المفتش العام وثيقة بعنوان 'المبادئ الرئيسية: اعتبارات تتعلق بالشروط المتعلقة بعمليات التحقيق ومراجعة الحسابات في اتفاقات وكالات الأمم المتحدة مع الجهات المانحة"، كدليل للمناقشات المتعلقة بشروط مراجعة الحسابات والتحقق والتحقيق في الاتفاقات الإطارية للمانحين.

- 44- وبالإضافة إلى ما سبق، ساهم مكتب المفتش العام في تحديث سجل مخاطر الغش في المنظمة من خلال إسداء المشورة بشأن مخاطر الغش المحتملة وما يقابلها من ضوابط التخفيف؛ وقدم مدخلات لاختصاصات وحدة التفتيش المشتركة ومشاريع التقارير التي تغطي المجالات ذات الصلة بالمنظمة؛ وقدم المشورة والدعم لفريق الامتثال التابع لمكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود في تقييماته للمخاطر والامتثال للمكاتب الميدانية؛ ونسق مع شعبة الرقمنة والمعلوماتية بشأن استعراض صدر تكليف بإجرائه لتقييم مخاطر الغش الحاسوبي في منظمة الأغذية والزراعة. وأخيراً، تلقى مكتب المفتش العام طلبات متكررة للحصول على المشورة في ما يتعلق بالسياسات الجاري وضعها، وترتيبات تفويض السلطة، وطلبات الشطب.
- 45- وقد تتضمن الخدمات الاستشارية مراجعات خاصة، إما بناءً على طلب الإدارة أو على النحو الذي يحدده مكتب المفتش العام بشكل استباقي، وينجم عن ذلك إصدار مذكرة استشارية إلى الإدارة. وأصدر مكتب المفتش العام مذكري مراجعة إلى الإدارة تتعلقان بما يلي:

- اقتراح إدخال تحسينات على معالجة طلبات إعانات الإيجار للحد من مخاطر الدفع المزدوج (OIGM 0721)؛
- وملاحظات عن الثغرات الوظيفية في التطبيقات الداخلية التي وضعها مكتب منظمة الأغذية والزراعة في الصومال لتتبع توزيع المبالغ النقدية والمدخلات على المستفيدين (OIGM 1121).

46- وخلال عام 2021، واصل مكتب المفتش العام المشاركة بصفة مراقب في عدد من لجان ومجالس المنظمة، بما في ذلك مجلس الرقابة الداخلية، ولجنة معنية بالسلوك في مكان العمل والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ولجنة الاستثمار ومجلس إدارة صندوق التسليف والادخار. وشارك مكتب المفتش العام أيضاً في فريق عمل مخصص لمناقشة إدارة صندوق الرعاية الاجتماعية للعاملين والعلاقة بين المنظمة والبرنامج التعاوني لموظفي المنظمة.

ثامنا - أنشطة التعاون

التعاون مع مهام الرقابة الأخرى

- 47- واصل مكتب المفتش العام تعاونه الوثيق مع المراجع الخارجي لمنظمة الأغذية والزراعة والمراقب المالي والمراجع العام للحسابات في الهند. وشمل هذا التعاون، في جملة أمور، تنسيق خطط العمل ذات الصلة، وتبادل المعلومات بشأن المسائل المتكررة لمراجعة الحسابات في المكاتب الميدانية، والتحليل المشترك لتوصيات المراجعة التي لم تنقذ بعد.
- 48- وجرى التعاون المنتظم بين مكتب المفتش العام ومكتب التقييم على مدار السنة. ومن الأمثلة على ذلك تنسيق أعمال مراجعة الحسابات والتقييم المتعلقة بالتدخلات النقدية، ومثلية المنظمة في الصومال، والمكتب الإقليمي الفرعي لمنطقة البحر الكاريبي. وساهم مكتب المفتش العام أيضاً في التقييم الآني الذي أجراه مكتب التقييم لبرنامج الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها.
- 49- وترسل بشكل روتيني لمراجع الحسابات الخارجي ومكتب التقييم نُسخ من تقارير المراجعة الداخلية النهائية.

50- وحضر مكتب المفتش العام الاجتماعات الثلاثة جميعاً للجنة الإشراف الاستشارية. وكانت أعمال المراجعة والتحقيقات التي قام بها مكتب المفتش العام بندا دائماً في جدول أعمال هذه الاجتماعات. وبالإضافة إلى ذلك، عقد المفتش العام جلسة خاصة مع اللجنة خلال كل اجتماع. ويقدر مكتب المفتش العام دعم لجنة الإشراف الاستشارية لعمله ويرحب بجميع التوصيات التي طرحتها اللجنة على مكتب المفتش العام.

التعاون مع المكاتب الرئيسية المعنية بالنزاهة

51- تعاون مكتب المفتش العام تعاوناً وثيقاً مع أعضاء شبكة النزاهة في المنظمة، التي تتألف من مكتب المفتش العام ومكتب الأخلاقيات وأمين المظالم وشعبة الموارد البشرية والمكتب القانوني ومستشار الموظفين بشأن تعزيز الأخلاقيات ونزاهة الموظفين ومنع الغش في المنظمة. وشمل ذلك اجتماعات منتظمة وأنشطة مشتركة بشأن توضيح أدوار ومسؤوليات مختلف مكاتب أصحاب المصلحة في مجال النزاهة، والتوعية بشأن السلوك في مكان العمل من خلال الندوات الإلكترونية وتوفير مواد الاتصال والتوجيهات، وتحليل البيانات المتعلقة بالشكاوى والمظالم المتصلة ببيئة العمل التي يتلقاها أعضاء شبكة النزاهة. ويقود مكتب المفتش العام مجموعة عمل لشبكة النزاهة مكلفة بمراجعة وتنقيح سياسات المنظمة المتعلقة بالنزاهة.

تاسعا - أنشطة التعاون مع مكاتب الرقابة الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة

52- يتواصل مكتب المفتش العام، وفقاً لميثاقه، مع مكاتب الرقابة الداخلية في المنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ويتعاون معها، بهدف المساهمة في اعتماد أفضل الممارسات وضمان الاتساق في عملية الرقابة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب المفتش العام التعاون مع مكاتب الرقابة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية.

53- وتم إلغاء المؤتمر السنوي لممثلي دوائر المراجعة الداخلية التابعة للأمم المتحدة بسبب القيود ذات الصلة بجائحة كوفيد-19. ومع ذلك، شارك مكتب المفتش العام في ثلاثة اجتماعات افتراضية لممثلي دوائر المراجعة الداخلية التابعة للأمم المتحدة التي عقدها المكتب خلال العام. وبالإضافة إلى ذلك، قام مكتب المفتش العام بما يلي:

- المساهمة في الدراسات الاستقصائية الإلكترونية التي بدأتها مختلف المنظمات الأعضاء في مجموعة ممثلي دوائر المراجعة الداخلية المتعلقة بإدارة المخاطر في المؤسسة والخدمات الطبية واستحقاقات الموظفين واستخدام برامج إدارة مراجعة الحسابات وخدمات المراسم ووظائف الاتصال ورقمنة الوثائق؛
- والمشاركة في جمع افتراضي للممارسين في مجال مراجعة تكنولوجيا المعلومات بشأن موضوع إدارة بيانات مراجعة الحسابات؛
- والتعاون مع منظمتين عضوين في مجموعة ممثلي دوائر المراجعة الداخلية بشأن مراجعة حسابات الشركاء في التنفيذ واستحقاقات منح التعليم.

54- ونظم برنامج الأغذية العالمي المؤتمر الحادي والعشرين للمحققين الدوليين بصورة افتراضية بالتعاون مع الوكالتين الأخريين اللتين توجد مقرهما في روما وهما الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة. وحضر المؤتمر أكثر من 500 من المهنيين وتألف من عدة جلسات عامة وحلقات عمل تناقش المواضيع ذات الصلة. ومما له أهمية خاصة المنشورات التي أيدتها مؤتمر المحققين الدوليين: إطار تقاسم المعلومات لمؤتمر المحققين الدوليين والمبادئ العامة لأنشطة التحقيق الأساسية الصادرة عن مؤتمر المحققين الدوليين. ويتضمن هذا المنشور الأخير ستة مجلدات منفصلة لتوسيع نطاق المبادئ

الحالية إلى حد كبير في إطار المبادئ والخطوط التوجيهية الموحدة للتحقيقات الصادرة عن مؤتمر المحققين الدوليين من أجل توفير إرشادات أكثر تعمقا وقائمة على المبادئ لمكاتب التحقيق التي تضطلع بهذه الأنشطة.

55- وشارك مكتب المفتش العام في ثلاثة اجتماعات افتراضية لممثلي خدمات التحقيق التابعة للأمم المتحدة. وناقشت الاجتماعات أفضل الممارسات في معالجة ادعاءات السلوك المسيء؛ وتبادل المعلومات والإبلاغ عن مزاعم الاستغلال والاعتداء الجنسيين؛ والتحقيقات في حالات التحرش الجنسي؛ وتقارير الجهات المانحة؛ والدروس المستفادة من التحقيقات التي أجريت خلال جائحة كوفيد-19؛ والتوصيات التي أثيرت في تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن حالة وظيفة التحقيق في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

56- وفي 1 يونيو/حزيران 2021، استضاف مكتب المفتش العام بصورة افتراضية الاجتماع المشترك لمكاتب الرقابة التابعة لوكالات الأمم المتحدة التي توجد مقرها في روما. وتأخر تنظيم الحدث كثيراً، حيث تم إلغاؤه في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19. وانصب تركيز الاجتماع على "استخدام البيانات والتكنولوجيات الرقمية من خلال مهام مراجعة الحسابات والتحقيقات التي تقوم بها الوكالات التي توجد مقرها في روما" وجمع 90 مشاركاً من الوكالات الثلاث. وأتاح الحدث الفرصة لتبادل الخبرات في إدارة عمل المكاتب الثلاثة عن بُعد، على الرغم من التحديات المطروحة بسبب جائحة كوفيد-19، وتقديم تعليقات على مختلف مبادرات ابتكار البيانات والتكنولوجيا الجارية أو المزمع تنفيذها في كل مكتب من المكاتب.

عاشراً - أنشطة برنامج ضمان وتحسين الجودة

57- وفقاً لما يتطلبه ميثاق مكتب المفتش العام، يواصل المفتش العام تنفيذ برنامج لضمان وتحسين الجودة. ومن عناصره الرئيسية الحفاظ على دليل مراجعة ملائم للغرض المنشود لوظيفة المراجعة الداخلية. وقد أدخل مكتب المفتش العام خلال السنة تعديلات على دليل المراجعة. كما قام مكتب المفتش العام بتحديث برنامج المراجعة الخاص بالمكاتب الميدانية مع مراعاة التغييرات في سياسة المساواة بين الجنسين ودليل المنظمة ومجالات المخاطر الجديدة وإدراج تحليلات بيانات محسنة لعمليات المراجعة عن بعد. وفي أكتوبر/ تشرين الأول 2021، قام مكتب المفتش العام، بناء على توصيات خبير استشاري خارجي، بتحسين منهجيات تخطيط أعمال مراجعة الحسابات. ويجري حالياً تنفيذ توصيات أخرى تهدف، في جملة أمور، إلى جعل إجراءات المراجعة التي يتبعها مكتب المفتش العام أكثر مرونة وكفاءة.

58- وثمة جانب رئيسي آخر من جوانب برنامج ضمان الجودة وتحسينه لمهمة المراجعة الداخلية التي يضطلع بها مكتب المفتش العام هو برامجه لإدارة المراجعة. وفي عام 2021، أكمل مكتب المفتش العام عملية تحسين رئيسية لبرامجه، TeamMate+. ويتضمن التحسين وظائف جديدة وتكاملاً أفضل بين الوحدات المختلفة ويعزز سهولة الاستخدام.

59- وكما ورد في تقرير العام الماضي، خضعت مهمة التحقيق في المنظمة لتقييم خارجي أكد أن وظيفة التحقيق تتوافق والمبادئ والخطوط التوجيهية الموحدة للتحقيقات في المنظمات الدولية وتمثل الميثاق مكتب المفتش العام وتتوافق والخطوط التوجيهية للمنظمة حول التحقيقات الإدارية الداخلية وغيرها من السياسات المنطبقة. وفي عام 2021، اختتم مكتب المفتش العام تنفيذ التوصيات المتضمنة في تقرير التقييم الخارجي. وكجزء من خطة العمل لتنفيذ هذه التوصيات، صدرت خطوط توجيهية جديدة للتحقيقات. كما تم تحديث إجراءات التشغيل الموحدة التي تنظم بمزيد من التفصيل جوانب محددة من عملية التحقيق وتكامل الخطوط التوجيهية للتحقيق. كما أدخل مكتب المفتش العام مهمة استلام الشكاوى واستعراضها الأولى على النحو المفصل أعلاه (انظر الفقرة 26).

60- وعلاوة على ذلك، في نهاية عام 2021، اشترى مكتب المفتش العام نظامًا جديدًا لإدارة الحالات من أجل تنفيذه خلال النصف الأول من عام 2022. وسيجري تكييف النظام بحيث لا يتناسب مع العمليات الداخلية للتحقيق فحسب، بل سيضمن أيضًا سرية المعلومات تماشيًا مع المعايير الحديثة. وستقوم المنهجية المطبقة على النظام الجديد لإدارة الحالات بتحليل المعلومات باستخدام معايير مستكملة وإعداد تقارير تتضمن معلومات أكثر تفصيلية.

حادي عشر - تعميم المساواة بين الجنسين

61- يقوم مكتب المفتش العام بتعزيز تعميم المساواة بين الجنسين ضمن أنشطته، ويمثل تحقيق التكافؤ بين الجنسين والتنوع بين موظفيه والحفاظ عليهما أولوية استراتيجية. وعيّن المكتب جهة الاتصال المعنية بالمساواة بين الجنسين والتنوع التي تشارك في اجتماعات شبكة جهات الاتصال المعنية بالمساواة بين الجنسين وجلسات تبادل المعارف، وتدعم أنشطة وأهداف تعميم المساواة بين الجنسين في مكتب المفتش العام. ويقوم مكتب المفتش العام، كجزء من عمله في مجال مراجعة الحسابات، بتقييم التقدم الذي أحرزته منظمة الأغذية والزراعة نحو تعميم المساواة بين الجنسين. وعلى وجه الخصوص، يشكل تعميم المساواة بين الجنسين في إدارة البرامج والمشاريع، في عمليات مراجعة المكاتب الميدانية، مجال تركيز يجري استعراضه والإبلاغ عنه بصورة منهجية. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، حدثت تحسينات تدريجية في تنفيذ الضوابط على أنشطة تعميم المساواة بين الجنسين. فعلى سبيل المثال، على عكس السنوات السابقة، تم تحديد مؤشرات للمساواة بين الجنسين بشكل منهجي في مشاريع جديدة في عام 2021. ومع ذلك، هناك مجالات أخرى لإدخال تحسينات عليها. ومن بين عمليات المراجعة الأربع المكتملة للمكاتب الميدانية في عام 2021، تم تقييم مسألة الضوابط الداخلية المتعلقة بتعميم المساواة بين الجنسين على أنها في "حاجة إلى بعض التحسين" في مكتبين وأن "هناك حاجة إلى تحسين رئيسي" في المكتبين الآخرين.

ثاني عشر - إدارة الموارد

الموارد المالية

62- أنهى مكتب المفتش العام 2021 بفائض قدره 487 000 دولار أمريكي. ويعزى الفائض أساسًا إلى الوفورات غير العادية في تكاليف السفر (233 481 دولار أمريكي) والوفورات التي فاقت التوقعات في تكاليف الموظفين (291 909 دولار أمريكي) بسبب تأجيل البعثات الميدانية نتيجة لجائحة كوفيد-19 والتأخير في عملية التعيين المقررة للموظفين. وتم تعويض هذه الوفورات جزئيًا بعجز في النفقات الأخرى لغير الموظفين. وتصدر الإشارة إلى أن مكتب المفتش العام استفاد في عام 2021 من مخصصات إضافية في الميزانية تقارب 536 000 دولار أمريكي مقارنة بمخصصاته الأصلية من الميزانية السنوية، وذلك بفضل ترحيل الفائض الذي تحقق في سنة 2020 والمخصصات الإضافية التي أذن بها المدير العام (200 000 دولار أمريكي لتعزيز وظيفة التحقيق، واستخدامها بالكامل، ومبلغ 36 000 دولار أمريكي لتغطية تكاليف خط هاتف مباشر خارجي، لم يستخدم بسبب عملية الشراء المطولة). وبالإضافة إلى ذلك، تلقى مكتب المفتش العام إيرادات إضافية تصل إلى 36 000 دولار أمريكي لتغطية تكاليف الموظفين لمراجعة حسابات المشاريع المخصصة في اليمن. وبدون ذلك، وخلال سنة من النشاط المعتاد للسفر، يقدر مكتب المفتش العام أنه من المحتمل أن يكون قد تكبد عجزًا قدره نحو 200 000 دولار أمريكي.

63- وتتوزع تكاليف مكتب المفتش العام لسنة 2021 كما يلي:

الجدول 3: النفقات في عام 2021 *

النفقات	الميزانية	القيم الفعلية	النسبة المئوية من النفقات	الرصيد (فائض/عجز)
تكاليف الموظفين	4 196 196	3 904 287	%80.37	291 909
الاستشاريون	194 414	604 087	%12.44	(409 673)
السفر	254 679	21 198	%0.44	233 481
تكاليف أخرى غير تكاليف الموظفين	625 972	269 324	%5.54	356 648
التدريب	74 500	58 694	%1.21	15 805
المجموع الفرعي	5 345 761	4 857 591	%100.00	488 170
الدخل الإضافي	5 000	4 068		932
المجموع				487 238

*تستند الأرقام الأولية إلى بيانات نظام المعلومات الإدارية المتكامل في 10 مارس/آذار 2022.

64- وبالنسبة إلى فترة السنتين 2022-2023، تلقى مكتب المفتش العام موارد إضافية لمهمة التحقيق. واعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2022، أصبح لدى مكتب المفتش العام منصبان جديداً في مجال التحقيق من الرتبة ف-3 (وكان إدراج الوظيفتين جارياً وقت كتابة هذا التقرير)، فضلاً عن تمويل الموارد غير المتعلقة بالموظفين للقيام، في جملة أمور، بتعيين استشاريين في مجال التحقيق. وكان هناك نقص بلغ 431 000 دولار أمريكي في المخصصات النهائية مقارنة بما طلبه مكتب المفتش العام، لكن الإدارة أشارت إلى أنه سيتم توفير موارد إضافية إذا كان الوضع يتطلب ذلك. وبالنظر إلى النمو المستقر في الشكاوى الواردة ومشاركة مكتب المفتش العام في عدد من مبادرات النزاهة التي تتخذها المنظمة، فمن المرجح أن تستمر موارد التحقيقات في التزايد في المستقبل القريب. ولذلك، فمن المرجح أن مكتب المفتش العام سيحتاج إلى طلب موارد إضافية خلال السنة الأولى من فترة السنتين.

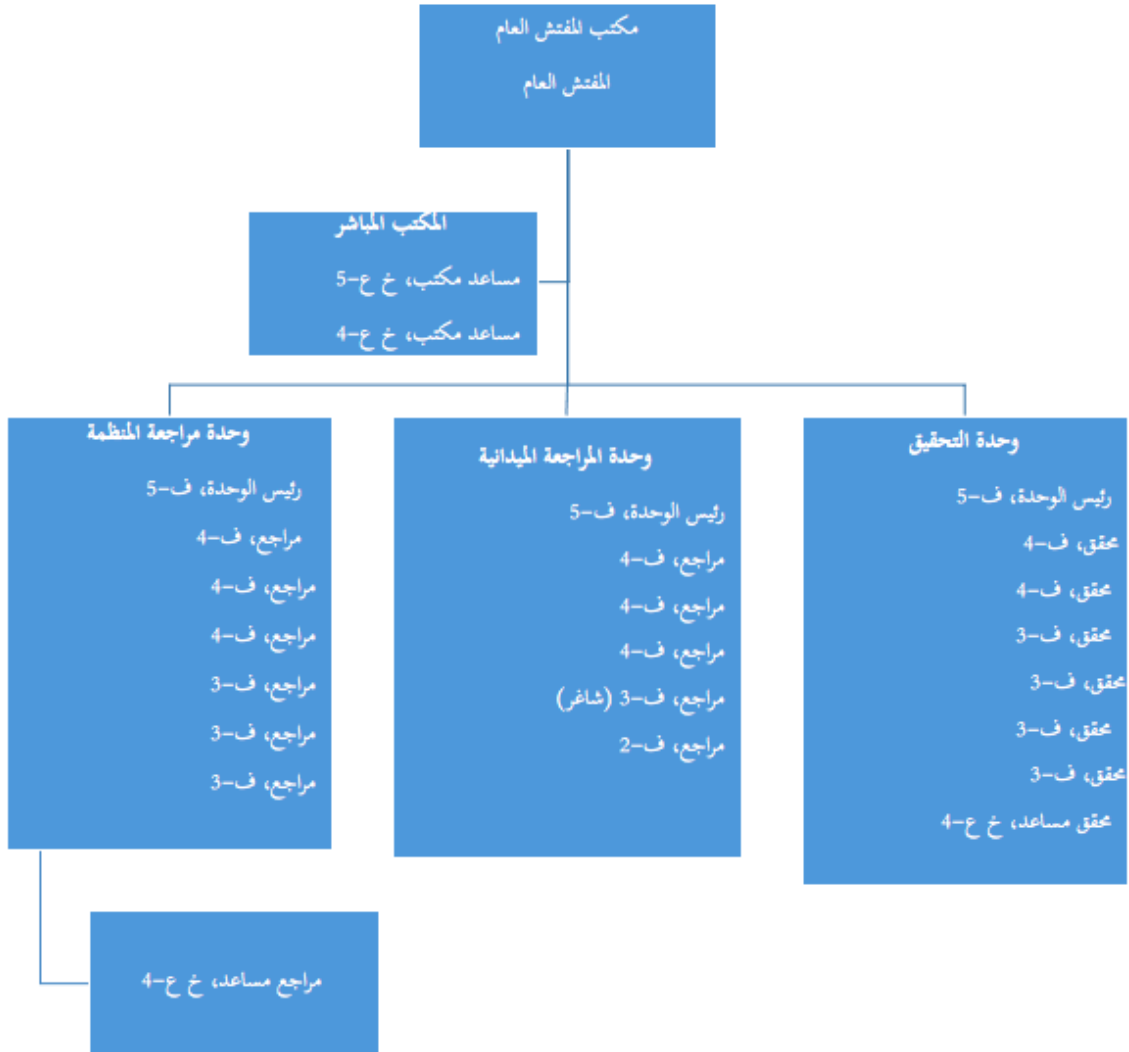
الموظفون الثابتون والموظفون الآخرون

65- كانت وظيفة مراجع حسابات برتبة ف-3 شاغرة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021. وتم شغل جميع الوظائف الـ 24 الأخرى المعتمدة في مكتب المفتش العام. وبالإضافة إلى الموظفين الدائمين، كان لدى مكتب المفتش العام في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021 خمسة خبراء استشاريين بموجب عقود (واحد في مراجعة الحسابات وأربعة في التحقيقات).

الجدول 4: جدول الوظائف في مكتب المفتش العام حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2021

المجموع	شاغر	أنثى	ذكر	الرتبة	
1			1	مد-2	المفتش العام
1			1	خ-ع-5	مساعد مكتب
1			1	خ-ع-4	مساعد مكتب
3			3		المجموع الفرعي لمكتب المفتش العام
					المراجعة الداخلية
2		1	1	ف-5	كبير المراجعين/رئيس الوحدة
6		3	3	ف-4	مراجع
4	1	2	1	ف-3	مراجع
1		1		ف-2	مراجع
1		1		خ-ع-4	مراجع مساعد
14	1	8	5		المجموع الفرعي للمراجعة الداخلية
					التحقيق
1			1	ف-5	كبير المحققين/رئيس الوحدة
2		2		ف-4	محقق
4		2	2	ف-3	محقق
1			1	خ-ع-4	محقق مساعد
8		4	4		المجموع الفرعي للتحقيقات
25	1	12	12		مجموع مكتب المفتش العام

الشكل 6: الهيكل التنظيمي لمكتب المفتش العام في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021



التطوير المهني

66- في عام 2021، ركزت خطة تطوير موظفي مكتب المفتش العام بشكل أساسي على التدريب عبر الإنترنت مع فرص سفر محدودة لحضور التدريب وجهاً لوجه بسبب استمرار القيود المرتبطة بجائحة كوفيد-19. وشملت الخطة أولويات التدريب واحتياجات موظفي مكتب المفتش العام لضمان التعزيز المستمر لمهاراتهم ومعارفهم. ونُظمت دورات تدريبية لمراجعي الحسابات تتعلق بالابتكارات في مجال مراجعة الحسابات وتحديد حالات الغش وثقافة مراجعة الحسابات ومهارات المسح؛ وبالنسبة إلى المحققين، كان التدريب يتعلق بأساليب إجراء المقابلات والتحقيق عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، أعطى موظفو مكتب المفتش العام الأولوية لاستكمال التدريب الإلزامي وغيره من أنشطة التدريب الداخلي ذات الصلة في المنظمة مثل أمن الفضاء الإلكتروني والتحرش الجنسي والمشتريات والإدارة المالية. وفي المتوسط، أمضى موظفو مكتب المفتش العام 11 يومًا في التدريب في عام 2021، وهي زيادة كبيرة مقارنة بعام 2020 (6.3 أيام) مما يعكس الأهمية الاستراتيجية التي يعلقها مكتب المفتش العام على التطوير المستمر للموظفين.

ثالث عشر - مؤشرات الأداء

67- واصل مكتب المفتش العام مراقبة مؤشرات الأداء الداخلية المتعلقة بعمله الأساسي وإدارته ورفع التقارير عنها إلى المدير العام ولجنة الإشراف الاستشارية. وبسبب جائحة كوفيد-19 والقيود المفروضة على السفر والتأخيرات وأوجه القصور المرتبطة بالاضطرار إلى إجراء أعمال المراجعة والتحقيق عن بُعد، بالإضافة إلى بعض حالات الغياب الطويلة للموظفين بسبب الإجازات المرضية، انخفضت بعض معدلات الإنجاز بشكل كبير عن هدف الأداء خلال عام 2021. وترد تفاصيل ذلك في الجدول 5 أدناه.

الجدول 5: مؤشرات أداء مكتب المفتش العام

#	المؤشر	الهدف	في 31 ديسمبر/كانون الأول 2020	في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021
العمل الأساسي لمكتب المفتش العام				
1	تغطية المجالات العالية المخاطر: النسبة المئوية للمهام العالية المخاطر في خطة عمل المراجعة	%60	%59	%63
2	تنفيذ خطة المراجعة: مهام المراجعة الفعلية مقابل المهام المخطط لها	%100	%100	%84
3	متوسط عدد الأيام لإنجاز مهام المراجعة (الأيام المحتسبة)	أقل من 100 يوم	92 يومًا	111 يومًا
4	متوسط عدد الأشهر لإنجاز مهام المراجعة (الأشهر التقويمية من بداية الفترة إلى التقرير النهائي)	6 أشهر	9 أشهر	12 شهرًا
5	معدل رضا زبائن المراجعة (على مقياس تصنيف من 1 إلى 6)	أكثر من 4.0	5.2	5.0
6	التحقيقات المنجزة ضمن المهلة الزمنية	%100	%60	%44
7	توصيات التحقيقات المنفذة خلال سنة واحدة	أكثر من %90	%89	%56
8	توصيات عمليات المراجعة المقبولة (= الإجراءات المتفق عليها)	أكثر من %90	%100	%100
9	إجراءات متفق عليها معلقة مدة تزيد عن سنتين	أقل من %10	%21	%40
10	عدد تقارير عمليات المراجعة لكل مراجع	2	1.92	1.02
11	نقاط عمل لجنة الإشراف الاستشارية التي تم تناولها	%100	%100	%100

				إدارة مكتب المفتش العام
%4.0	%7.5	أقل من %8.5	معدل الوظائف الشاغرة	12
%99	%98	أكثر من %90	تدريب إلزامي أكمله موظفو مكتب المفتش العام	13
%100	%100	%100	المراجعون الذين يحملون شهادة مهنية	14
11	6.3	10 أيام	عدد أيام التدريب لكل فرد من موظفي مكتب المفتش العام	15
1.7 أيام	يومان	أقل من 1.7 أيام	معدل الغياب (دون متوسط منظمة الأغذية والزراعة): الإجازات المرضية غير المصادق عليها	16
2.1 أيام	7.5 أيام	أقل من 7.7 أيام	معدل الغياب (دون متوسط منظمة الأغذية والزراعة): الإجازات المرضية المصادق عليها	17

الملحق ألف: ملخص تقارير التحقيق ومذكرات التحقيق والتوصيات لعام 2021 المعلقة من العام السابق

الجدول 1: ملخص تقارير ومذكرات التحقيق وإجراءات الإدارة ذات الصلة المتعلقة بموظفي المنظمة لعام 2021

<p>خلص مكتب المفتش العام إلى أن أحد الموظفين السابقين قدم بيانات سفر مزيفة مشفوعة بوثائق مزورة تتعلق بالسفر في إجازة زيارة الوطن في انتهاك لسياسة مكافحة الغش والممارسات الفاسدة الأخرى (التعميم الإداري 08/2015) ولمعايير سلوك موظفي الخدمة المدنية الدولية (القسم 304 من الدليل)، والقسمين 322 و403 من الدليل (السفر في إجازة زيارة الوطن والزيارات الأسرية، على التوالي). وقد مُنع الموظف السابق من العمل في المنظمة في المستقبل وقد تم استرداد المبالغ التي كان قد طالب بطريقة احتيالية.</p>	<p>INV0121 (فبراير/شباط 2021)</p>
<p>خلص مكتب المفتش العام إلى أن موظفًا يضطلع بمسؤوليات إدارية طلب إلى خبير استشاري أن يؤدي عملاً من دون عقد ساري المفعول، وسمح بدفع مبالغ مقابل العمل الذي يُزعم أنه تم من دون عقد، ولم يبذل العناية الواجبة في ما يتعلق بالدفع للتأكد من أن العمل قد تم بالفعل لحساب منظمة الأغذية والزراعة، مما يرقى إلى مستوى إهمال جسيم بالمعنى المقصود في التعميم الإداري 23/2016. واقتُرح الإجراء التأديبي المتمثل في خفض الرتبة في حق هذا الموظف؛ بيد أن الموظف تقاعد قبل أن يصبح الإجراء التأديبي نافذًا. وتم وضع مذكرة في ملف الموظفين الخاص بالموظف المعني.</p>	<p>INV0221 (مارس/آذار 2021)</p>
<p>خلص مكتب المفتش العام إلى أن مستشارًا سابقًا قام عن علم بتغيير شهادة طبية قدمها إلى منظمة الأغذية والزراعة من أجل تسهيل إصدار عقده في انتهاك لمعايير سلوك موظفي الخدمة المدنية الدولية (القسم 304 من الدليل). وتم وضع مذكرة في ملف الموظفين الخاص بالمستشار المعني.</p>	<p>INV0321 (أبريل/نيسان 2021)</p>
<p>خلص مكتب المفتش العام إلى أن موظفًا يضطلع بمسؤوليات إدارية تصرف بطريقة تؤدي بشكل معقول إلى إهانة أحد المرؤوسين، الذي شعر بأنه مستبعد من دوره في المكتب، وأسفر ذلك أيضًا عن خلق بيئة عمل معادية ترقى إلى حد انتهاك سياسة منع التحرش والتحرش الجنسي وسوء استغلال السلطة (التعميم الإداري 03/2015)، وكذلك التزامات الموظف كمدير بموجب معايير السلوك للخدمة المدنية الدولية (القسم 304 من الدليل، المرفق ألف). وتلقى الموظف توبيخًا خطيًا وطلب منه تلقي التدريب الإداري.</p>	<p>INV0521 (يونيو/حزيران 2021)</p>
<p>خلص مكتب المفتش العام إلى أن موظفًا قدم معلومات سرية إلى مرشح يتقدم لشغل منصب في المنظمة، وقدم تعليقات مهينة وتمييزية إلى المرشح بشأن زميل له يتقدم بطلب لشغل نفس الوظيفة، في انتهاك لمعايير السلوك للخدمة المدنية الدولية (القسم 304 من الدليل، المرفق ألف). وقد أوقف الموظف عن العمل لمدة شهر واحد من دون أجر.</p>	<p>INV0621 (يوليو/تموز 2021)</p>

<p>خلص مكتب المفتش العام إلى أن موظفًا استحدث عن علم وثائق تحتوي على معلومات خاطئة ومضللة، ووجه مرؤوسيه إلى إعداد هذه الوثائق الكاذبة والمضللة وتقديمها لمساعدة موظف آخر في الحصول على منفعة غير مستحقة في انتهاك لسياسة مكافحة الغش والممارسات الفاسدة الأخرى (التعميم الإداري 08/2015)، مما يشكل إساءة استعمال لسلطته بموجب القسم 330 من الدليل، وانتهاكا لالتزاماته بموجب معايير سلوك موظفي الخدمة المدنية الدولية (القسم 304 من الدليل، المرفق ألف). وأوصى مكتب المفتش العام باتخاذ الإجراءات التأديبية، والتي كانت جارية حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2021.</p>	<p>INV0721 (سبتمبر/أيلول 2021)</p>
<p>خلص مكتب المفتش العام إلى أن موظفًا أخفق عن علم في تصحيح معلومات خاطئة في عدة وثائق مما أدى إلى تضليل أطراف خارجية لصالح طرف آخر في انتهاك لسياسة مكافحة الغش والممارسات الفاسدة الأخرى (التعميم الإداري 08/2015)، مما يشكل إساءة استعمال لسلطته بموجب القسم 330 من الدليل، وانتهاكا لالتزاماته بموجب معايير السلوك للخدمة المدنية الدولية (القسم 304 من الدليل، المرفق ألف). وأوصى مكتب المفتش العام باتخاذ الإجراءات التأديبية، والتي كانت جارية حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2021.</p>	<p>INV0821 (سبتمبر/أيلول 2021)</p>
<p>خلص مكتب المفتش العام إلى أن موظفًا وقع عن علم على وثائق تتضمن معلومات خاطئة ومضللة لمساعدة فرد من خارج المنظمة في الحصول على منفعة غير مستحقة، ووجه مرؤوسيه إلى إعداد هذه المعلومات المضللة وتقديمها إلى أطراف خارجية في انتهاك لسياسة مكافحة الغش والممارسات الفاسدة الأخرى (التعميم الإداري 08/2015)، مما يشكل إساءة استعمال لسلطتهم بموجب القسم 330 من الدليل، وانتهاكا لالتزاماتهم بموجب معايير السلوك للخدمة المدنية الدولية (القسم 304 من الدليل، المرفق ألف). وأوصى مكتب المفتش العام بالإجراءات التأديبية، والتي كانت جارية حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2021.</p>	<p>INV0921 (سبتمبر/أيلول 2021)</p>
<p>حقق مكتب المفتش العام في ادعاءات الانتقام بموجب سياسة حماية المبلغين عن المخالفات (التعميم الإداري 10/2021) التي قدمها عضو سابق من موظفي المنظمة. وخلص مكتب المفتش العام إلى أن الإدارة قدمت أدلة واضحة ومقنعة على أن قرار إنهاء عقد موظف من موظفي المنظمة اتخذ لأغراض إدارية موثقة أو مسجلة بطريقة أخرى، وأن نفس الإجراء كان سيتخذ في غياب النشاط المحمي. وأوصى مكتب المفتش العام بإغلاق المسألة دون اتخاذ مزيد من الإجراءات.</p>	<p>INV1021 (سبتمبر/أيلول 2021)</p>
<p>خلص مكتب المفتش العام إلى أن موظفًا اتخذ ترتيبًا مع أحد المتقاعدين في المنظمة يتحايل على القواعد والإجراءات المنطبقة في سياق إدارة الموارد البشرية وتضارب المصالح؛ وأغفل عمدا المعلومات المتعلقة بدور المتقاعد في المنظمة في سياق الموافقة على خطاب اتفاق، وهو ما يشكل ممارسات تواطئية في انتهاك لسياسة مكافحة الغش والممارسات الفاسدة الأخرى (التعميم الإداري 08/2015)، والانتهاكات المادية الواردة في القسم 507 من الدليل، وانتهاكات معايير السلوك للخدمة المدنية الدولية (القسم 304 من الدليل، المرفق ألف)، أو على الأقل إهمال جسيم بموجب التعميم الإداري 23/2016. وقدم الموظف استقالته قبل استكمال الجراء التأديبي. ولا تزال الإجراءات الإدارية جارية.</p>	<p>INV1121 (سبتمبر/أيلول 2021)</p>

<p>حقق مكتب المفتش العام في ادعاءات الانتقام بموجب سياسة حماية المبلغين عن المخالفات (التعميم الإداري 10/2021) التي قدمها عضو سابق من موظفي المنظمة. وخلص مكتب المفتش العام إلى أن الإدارة قدمت أدلة واضحة ومقنعة على أن قرارها بعدم تجديد عقد العمل المعني اتخذ لأغراض إدارية موثقة أو مسجلة بطريقة أخرى، وأن نفس الإجراء كان سيتخذ في غياب النشاط المحمي. وأوصى مكتب المفتش العام بإغلاق المسألة دون اتخاذ مزيد من الإجراءات.</p>	<p>INV1221 (أكتوبر/تشرين الأول 2021)</p>
<p>خلص مكتب المفتش العام إلى أن خبيراً استشارياً في المنظمة شارك في أنشطة سياسية أثناء تعاقد مع المنظمة في انتهاك لمعايير سلوك موظفي الخدمة المدنية الدولية. وقد استبعد الخبير الاستشاري من الخدمة في المنظمة لمدة سنتين.</p>	<p>INV1321 (نوفمبر/تشرين الثاني)</p>
<p>خلص مكتب المفتش العام إلى أن موظفًا لم يتخذ الإجراء المناسب لإدارة تضارب في المصالح عن طريق تعيين متقاعد من منظمة الأغذية والزراعة بعقد خبير استشاري متقاعد دون أن يذكر أن هذا الأخير كان يعمل في الوقت نفسه أيضًا كمستشار رئيسي بموجب خطاب اتفاق وقعه قبل شهر، في انتهاك للتعميم الإداري 23/2016 بشأن الإهمال الجسيم. وأوصى مكتب المفتش العام باتخاذ الإجراءات التأديبية، والتي كانت جارية حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2021.</p>	<p>INV1521 (ديسمبر/كانون الأول 2021)</p>
<p>خلص مكتب المفتش العام إلى أن موظفًا لم يكشف بما فيه الكفاية عن تضارب مصالحه الفعلي أو المحتمل أثناء عملية تعيين أحد أفراد الأسرة وإجراء شراء يشمل أحد موردي المنظمة. ومع ذلك، لم يحدد مكتب المفتش العام أي مؤشرات على المحاباة المحتملة الناشئة عن تضارب المصالح هذا، وبالتالي في ظل الظروف التي لوحظت لا يعتبر ذلك سوء سلوك. وتلقى الموظف توبيخًا خطيًا.</p>	<p>INVM0121 (يناير/كانون الثاني 2021)</p>
<p>خلص مكتب المفتش العام إلى أن القضايا التي عرضها أصحاب الشكوى ضد مشرفهم لا تستوفي معايير التحرش وسوء استغلال السلطة بموجب سياسة منع التحرش والتحرش الجنسي وسوء استغلال السلطة (التعميم الإداري 03/2015). ومع ذلك، رأى مكتب المفتش العام أن المسائل المعروضة قد تمثل عجزاً إدارياً كبيراً من جانب المشرف المعني وأحال المسألة إلى شعبة الموارد البشرية ونائب المدير العام للعلم واتخاذ الإجراءات حسب الاقتضاء.</p>	<p>INVM0321 (فبراير/شباط 2021)</p>
<p>استعرض مكتب المفتش العام الادعاءات القائلة بتنفيذ تغييرات هيكلية في مكتب قطري لاستبعاد الموظفين الوطنيين من مناصب السلطة لأسباب عنصرية. ولم يحدد مكتب المفتش العام أي مؤشرات على العنصرية أو أي سوء سلوك آخر في التغييرات التي أجريت في المكتب. وأطلع مكتب المفتش العام الممثل الإقليمي المعني والممثل القطري لمنظمة الأغذية والزراعة على النتائج التي توصل إليها من أجل الحصول على المعلومات واتخاذ الإجراءات، حسب الاقتضاء.</p>	<p>INVM0421 (مارس/آذار 2021)</p>
<p>أصدر مكتب المفتش العام مذكرة إلى مكتب إقليمي وشعبة الموارد البشرية بشأن مواطن الضعف المحتملة في الضوابط الداخلية في عملية التوظيف المتبعة في مكتب قطري مع التوصية بتقديم الدعم إلى ممثل المنظمة القادم لمعالجة قضايا الرقابة المحتملة.</p>	<p>INVM (مايو/أيار 2021)</p>

<p>في حين خلص مكتب المفتش العام إلى أن الأدلة المتاحة غير كافية لفتح تحقيق في ادعاءات التحرش والتمييز في مكان العمل، فإن المعلومات كافية للإشارة إلى أوجه القصور المحتملة في الأسلوب الإداري للموظف. وأحال مكتب المفتش العام المسألة إلى شعبة الموارد البشرية لاتخاذ الإجراء المناسب.</p>	<p>INVM0721 (يوليو/تموز 2021)</p>
<p>بينما وجد مكتب المفتش العام أن الأدلة المتاحة يمكن أن توفر الأساس لإجراء تحقيق رسمي في ادعاءات التحرش، وبالنظر إلى أن الشخص الذي يُزعم أنه تورط في عملية تحرش قد استقال وسحب صاحب الشكوى شكواه، أُغلقت القضية وأحيلت إلى شعبة الموارد البشرية على سبيل الإعلام.</p>	<p>INVM0821 (يوليو/تموز 2021)</p>
<p>في حين خلص مكتب المفتش العام إلى أن الأدلة المتاحة غير كافية لفتح تحقيق في الادعاءات القائلة بأن أحد الموظفين خلق بيئة عمل معادية، فإن المعلومات كافية للإشارة إلى أوجه قصور محتملة في الأسلوب الإداري للموظف. وأحال مكتب المفتش العام القضية إلى شعبة الموارد البشرية على سبيل الإعلام.</p>	<p>INVM0921 (يوليو/تموز 2021)</p>
<p>خلص مكتب المفتش العام إلى أن أحد المرشحين للحصول على منصب خبير استشاري لدى منظمة الأغذية والزراعة لديه تضارب في المصالح لم يكشف عنه مع كيانين يتعاملان مع المنظمة، في انتهاك لمعايير السلوك للخدمة المدنية الدولية (القسم 304 من الدليل). وأحال مكتب المفتش العام النتائج التي توصل إليها إلى شعبة الموارد البشرية ومكتب الشؤون الأخلاقية على سبيل الإعلام لأن الشخص المعني لم تكن له علاقة عمل مع منظمة الأغذية والزراعة منذ عدة سنوات.</p>	<p>INVM1021 (يوليو/تموز 2021)</p>
<p>خلال عملية التحقيق في ادعاءات الغش والممارسات الفاسدة الأخرى المتصلة بشراء الأعلاف الحيوانية وتوزيعها على المستفيدين، حدد مكتب المفتش العام الثغرات في الضوابط الداخلية وقدم توصيات إلى إدارة المكتب القطري لتعزيز قدرة المكتب على كشف ومنع حدوث حالات مماثلة في المستقبل.</p>	<p>INVM1221 (أغسطس/آب 2021)</p>
<p>خلال الاستعراض الجاري، وجد مكتب المفتش العام دليلاً على أن انتساب أحد موظفي المنظمة إلى شريك منفذ محتمل وسابق للمنظمة يشكل تضارباً في المصالح لم يكشف عنه، وأحال المسألة إلى مكتب الشؤون الأخلاقية والمكتب القطري المعني لاتخاذ مزيد من الإجراءات حسب الاقتضاء في ما يتعلق بإجراءات الشراء الجارية. وكان التحقيق جارياً حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2021.</p>	<p>INVM1321 (أغسطس/آب 2021)</p>
<p>في حين خلص مكتب المفتش العام إلى أن الأدلة المتاحة غير كافية لتبرير فتح تحقيق في ادعاءات السلوك التمييزي على أساس الدين، فإن المعلومات كافية للإشارة إلى نقص الحساسية لدى الموظف المعني أو نقص وعيه. وأحال مكتب المفتش العام المسألة إلى ممثل المكتب القطري وشعبة الموارد البشرية على سبيل الإعلام واتخاذ الإجراءات اللازمة حسب الاقتضاء.</p>	<p>INVM1421 (أكتوبر/تشرين الأول 2021)</p>
<p>وجد مكتب المفتش العام أن أحد موظفي المنظمة السابقين قدم عن علم معلومات مضللة إلى المنظمة أسفرت عن تلقيه مدفوعات. وأوصى مكتب المفتش العام باتخاذ الإجراءات الإدارية المناسبة في ما يتعلق بالخبير الاستشاري السابق. وتم وضع علم على ملف الفرد المعني لدى شؤون الموظفين.</p>	<p>INVM1621 (نوفمبر/تشرين الثاني 2021)</p>

<p>خلص مكتب المفتش العام إلى أن الإجراءات المتخذة بشأن مقر عمل الموظف تشكل خرقاً لاستخدام موارد تكنولوجيا المعلومات في المنظمة وتطرح مخاطر على بيانات المنظمة وسمعتها، ولكن الموظف لم يكن مسؤولاً عن هذا الخرق. ورغم الإهمال، فإن تصرفات الموظف لا ترقى إلى سوء السلوك. وأحال مكتب المفتش العام القضية إلى شعبة الموارد البشرية على سبيل الإعلام واتخاذ إجراءات حسب الاقتضاء.</p>	<p>INVM1721 (نوفمبر/تشرين الثاني 2021)</p>
<p>خلص مكتب المفتش العام إلى أنه في حين أن الأدلة المتاحة غير كافية لفتح تحقيق في الادعاءات القائلة بأن أحد الموظفين خلق بيئة عمل معادية، فإن المعلومات كافية للإشارة إلى المشاكل المحتملة في بيئة العمل وديناميكيات المكاتب التي يمكن أن تستدعي النظر فيها من منظور إداري. وأحال مكتب المفتش العام القضية إلى شعبة الموارد البشرية على سبيل الإعلام واتخاذ إجراءات حسب الاقتضاء.</p>	<p>INVM1821 (نوفمبر/تشرين الثاني 2021)</p>
<p>وجد مكتب المفتش العام أن موظفًا يشغل منصب رئيس قد تخلف عن اجتماعات لجنة المشتريات المحلية مما أدى إلى انهيار كبير في الضوابط الداخلية مما عرض المنظمة لمخاطر لا داعٍ لها في مجال المشتريات. وأحال مكتب المفتش العام القضية إلى شعبة الموارد البشرية على سبيل الإعلام واتخاذ إجراءات حسب الاقتضاء.</p>	<p>INVM1921 (نوفمبر/تشرين الثاني 2021)</p>
<p>خلص مكتب المفتش العام إلى أن أحد موظفي المنظمة الذي ينتهي عقده قدم معلومات خاطئة أو مضللة وقت تعيينه لدى منظمة الأغذية والزراعة، إذ لم يكشف أنه كان موضوع قضية ثابتة بالأدلة تتعلق بسوء السلوك الجنسي أثناء عمله لدى وكالة أخرى تابعة للأمم المتحدة. وبالنظر إلى أن عقد أحد الموظفين يقترب من نهايته، أحال مكتب المفتش العام المسألة إلى شعبة الموارد البشرية لكي يتسنى توضيح الوضع مع وكالة الأمم المتحدة الأخرى واتخاذ أي إجراء إداري، حسب الاقتضاء.</p>	<p>INVM2021 (نوفمبر/تشرين الثاني 2021)</p>
<p>استعرض مكتب المفتش العام شكوى تتعلق بالتحرش الجنسي ضد أحد موظفي المنظمة؛ غير أن الفرد المتضرر طلب عدم مواصلة متابعة المسألة بسبب شواغله إزاء العواقب السلبية المحتملة. ولهذا السبب، وبناءً على النهج المتمحور حول الضحية، أُغلقت المسألة على أنها غير مثبتة. وعلى الرغم مما تقدم، وبالنظر إلى خطورة الادعاءات، أحال مكتب المفتش العام المعلومات المتاحة إلى شعبة الموارد البشرية على سبيل الإعلام واتخاذ إجراءات حسب الاقتضاء.</p>	<p>INVM2121 (ديسمبر/كانون الأول 2021)</p>
<p>خلص مكتب المفتش العام إلى أن رفض أحد مستشاري المنظمة المتكرر إجراء مقابلات في ما يتعلق بادعاءات وجود تضارب في المصالح لم يكشف عنه، رغم تذكيره بالتزامه بالتعاون، يشكل تقصيرًا في عدم التعاون مما يعتبر انتهاكًا لالتزاماته التعاقدية مع المنظمة. وأحال مكتب المفتش العام استنتاجاته إلى شعبة الموارد البشرية على سبيل الإعلام واتخاذ إجراءات حسب الاقتضاء.</p>	<p>INVM2221 (ديسمبر/كانون الأول 2021)</p>
<p>خلص مكتب المفتش العام إلى أن أحد موظفي المنظمة يمارس نشاطًا سياسيًا بطريقة لا تتفق مع الالتزامات المنصوص عليها في عقده مع المنظمة. وأحال مكتب المفتش العام استنتاجاته إلى شعبة الموارد البشرية على سبيل الإعلام واتخاذ إجراءات حسب الاقتضاء. وأحال مكتب المفتش العام استنتاجاته إلى شعبة الموارد البشرية على سبيل الإعلام واتخاذ إجراءات حسب الاقتضاء.</p>	<p>INVM2321 (ديسمبر/كانون الأول 2021)</p>

<p>خلص مكتب المفتش العام إلى أن افتقار الموظفين العاملين في مجال المشتريات إلى التدريب أدى إلى أوجه قصور خطيرة في كيفية تناول عملية الشراء ضمن تنفيذ مشروع منظمة الأغذية والزراعة وأحال استنتاجاته التي توصل إليها إلى المكتب القطري المعني لضمان تدريب الموظفين وتجهيزهم على النحو المناسب للتعامل مع عمليات الشراء، وغير ذلك من الإجراءات حسب الاقتضاء.</p>	<p>INVM2421 (ديسمبر/كانون الأول 2021)</p>
---	--

الجدول 2: ملخص تقارير ومذكرات التحقيق وإجراءات الإدارة ذات الصلة المتعلقة بموردين متعاقدين مع المنظمة
أو بشركائها المنفذين لعام 2021

<p>خلص مكتب المفتش العام إلى أن أحد الشركاء المنفذين أساء عن علم أو تهور تمثيل الطريقة التي نفذ بها الأنشطة بموجب خطاب الاتفاق وكمية المدخلات الموزعة، فضلاً عن التدريب والخدمات المقدمة إلى المستفيدين المعينين، ما يشكل ممارسة للغش بموجب المادة 1-2-12(2) من إجراءات إنزال العقوبات بحق الموردين في المنظمة، ولذا فإنه فعل يستوجب العقوبة. وأوصى مكتب المفتش العام بأن تبدأ لجنة إنزال العقوبات بحق الموردين إجراءات ضد الشريك المنفذ عملاً بالمادتين 1-2-3 و1-2-3 من إجراءات المنظمة لإنزال العقوبات بحق الموردين. ولا تزال إجراءات العقوبات في انتظار الانتهاء منها لدى دائرة المشتريات.</p>	<p>INV0421 (مايو/أيار 2021)</p>
<p>خلص مكتب المفتش العام إلى أن اثنين من الموردين قد تواطأ في إعداد عطاءاتهما وتقديمها استجابة لدعوة إلى تقديم عطاءات من مكتب قطري في منظمة الأغذية والزراعة، وهو ما يشكل ممارسة تواطؤ بموجب القسم 1-2-12(3) من إجراءات المنظمة لإنزال العقوبات بحق الموردين وفعالاً يستوجب العقوبة. وأوصى مكتب المفتش العام بأن تبدأ لجنة إنزال العقوبات بحق الموردين إجراءات ضد الموردين الاثنين عملاً بالمادتين 1-1-3 و1-2-3 من إجراءات المنظمة لإنزال العقوبات بحق الموردين. ولا تزال إجراءات العقوبات في انتظار الانتهاء منها لدى دائرة المشتريات.</p>	<p>INV1421 (ديسمبر/كانون الأول 2021)</p>
<p>خلص مكتب المفتش العام إلى أن أحد موردي المنظمة لم يكشف عن تضارب فعلي أو متصور في المصالح عند تقديم عطاءاته للنظر فيها. ومع ذلك، وجد مكتب المفتش العام أن مثل هذا السلوك لا يرقى إلى مستوى فعل يستوجب العقوبة وأوصى بأن تنظر دائرة المشتريات في هذه المعلومات في سياق سجلاتها الإدارية والتأكد من أن المورد على علم بالتزاماته بالإفصاح والكشف عن المعلومات وفقاً للأحكام والشروط المعمول بها. ووجهت دائرة المشتريات إلى المورد تذكيراً للتأكد من إدراكه لالتزاماته بالإفصاح عن معلومات وقامت بتسجيل ملاحظة في سجلاتها الإدارية عن هذه القضية.</p>	<p>INVM0221 (يناير/كانون الثاني 2021)</p>
<p>خلص مكتب المفتش العام إلى أنه لا توجد أدلة كافية لإثبات أن اثنين من الموردين المحتملين للمنظمة كانا ضالعين في ممارسات تواطئية في تقديم عطاءاتهما، ولكن كانت هناك أدلة تفيد تقاسمهما مواد تتعلق بعطاءاتهما. وذكرت دائرة المشتريات الموردين بالتزاماتهم بموجب مدونة سلوك الموردين التابعة للأمم المتحدة.</p>	<p>INVM0621 (يونيو/حزيران 2021)</p>

<p>رأى مكتب المفتش العام أن الأدلة غير كافية لاستنتاج أن أحد الشركاء المنفذين للمنظمة تواطأ مع أحد المتقاعدين من المنظمة في منح خطاب اتفاق مع منظمة الأغذية والزراعة حتى يتمكن الشريك المنفذ من تعيين المتقاعد بأتعاب أعلى مما لو عينته المنظمة مباشرة كخبير استشاري. وأوصى مكتب المفتش العام بأن تذكر دائرة المشتريات الشريك المنفذ بالالتزام بأعلى معايير الأخلاقيات التي تلتزم بها مدونة سلوك الموردين التابعة للأمم المتحدة.</p>	<p>INVM1121 (أغسطس/آب 2021)</p>
--	--

الجدول 3: ملخص مذكرات التحقيق لعام 2021 الصادرة إلى الإدارة بشأن المسائل المؤقتة والمسائل الأخرى

<p>أصدر مكتب المفتش العام مذكرة إلى شعبة الموارد البشرية تحدد الإجراءات المقترحة التي يجب اتباعها في إحالة الاستنتاجات التي لا صلة لها بالتحقيق إلى الإدارة.</p>	<p>INVM0521 (يونيو/حزيران 2021)</p>
<p>قدم مكتب المفتش العام استنتاجات تحقيقات مؤقتة إلى دائرة المشتريات في ما يتعلق بالانتهاكات المزعومة لمدونة سلوك الموردين التابعة للأمم المتحدة من جانب أحد موردي المنظمة حتى يتسنى اتخاذ الإجراء المؤقت المناسب.</p>	<p>INVM1521 (أكتوبر/تشرين الأول 2021)</p>

الجدول 4: ملخص التوصيات المعلقة الصادرة عن تقارير التحقيق لعام 2020 والإجراءات الإدارية المتخذة خلال عام 2021 بشأن موظفي منظمة الأغذية والزراعة

<p>خلص مكتب المفتش العام إلى أن قرار موظف بعدم تمديد عقد أحد المستشارين يشكل انتقامًا من هذا الأخير بسبب قيامه بنشاط محمي، ما يشكل انتهاكًا لسياسة حماية المبلغين عن المخالفات (التعميم الإداري 06/2019). وتلقى الموظف الإجراء التأديبي المتمثل بالفصل الفوري دون إنذار.</p>	<p>INV0820 (مايو/أيار 2020)</p>
<p>خلص مكتب المفتش العام إلى أن موظفًا قدّم معلومات مغلوطة بغية الحصول على منحة انتقال ما يشكل انتهاكًا لسياسة المنظمة لمكافحة الغش والممارسات الفاسدة الأخرى (التعميم الإداري 08/2015). وأوقف الموظف عن العمل لمدة شهر واحد من دون أجر.</p>	<p>INV1220 (مايو/أيار 2020)</p>
<p>خلص مكتب المفتش العام إلى أن عضوية موظف في مجلس إدارة وكالة خارجية لا تشكل نشاطًا خارجيًا لم يفصح عنه، لكن الموظف لم يعلن بشكل كاف عن وجود تضارب في المصالح في ما يتعلق خطاب اتفاق، كما أخفق في الإفصاح عن وضعه في الوكالة الخارجية في سياق زيارة قام بها المدير التنفيذي لتلك الوكالة إلى المنظمة. وتلقى الموظف توبيخًا خطيًا.</p>	<p>INV1920 (يوليو/تموز 2020)</p>
<p>خلص مكتب المفتش العام إلى أن موظفًا شارك في نشاط خارجي غير مأذون به ناشئ عن انخراطه في شركتين خاصتين مختلفتين، وأنه استخدم منصبه الرسمي لدى المنظمة لفائدة هاتين الشركتين. ووجد مكتب المفتش العام أيضًا أن الموظف حاول تعيين موظفين من هاتين الشركتين للعمل مباشرة لدى المنظمة مقابل خدمات شخصية ومكاسب مالية. وتم فصل الموظف.</p>	<p>INV2020 (يوليو/تموز 2020)</p>

<p>خلص مكتب المفتش العام إلى أن مستشارًا أدلى بتعليقات موحية جنسيًا وتورط في سلوك غير مرحب به ذي طبيعة جنسية في انتهاك لسياسة منع التحرش الجنسي (التعميم الإداري 01/2019) ومعايير سلوك الخدمة المدنية الدولية (القسم 304 من الدليل). وأُهي عقد توظيف المستشار المعني وأدرج اسمه في قاعدة بيانات "ClearCheck".</p>	<p>INV2320 (سبتمبر/أيلول 2020)</p>
<p>خلص مكتب المفتش العام إلى أن مستشارًا سابقًا لمس وراود مستشارًا آخر بشكل غير مناسب، وتصرف أيضًا بطريقة كان ينبغي له أن يعلم أنها ستتسبب في إساءة لمستشار ثالث في انتهاك لسياسة منع التحرش الجنسي (التعميم الإداري 01/2019)، فضلًا عن إخفاقه في التصرف بطريقة تتفق مع التزامه بمعايير سلوك موظفي الخدمة المدنية الدولية (القسم 304 من الدليل)، لا سيما الفقرتين 42 و43. ووجد مكتب المفتش العام أن كون منصب هذا المستشار منصبًا رفيعًا نسبيًا فهو عاملٌ مفاهيمي. وأدرج تحذير في ملف المستشار لدى شؤون الموظفين وأضيف المستشار إلى قاعدة بيانات "ClearCheck".</p>	<p>INV2420 (أكتوبر/تشرين الأول 2020)</p>
<p>خلص مكتب المفتش العام إلى أن موظفًا أدلى بملاحظات إلى موظف آخر كان معقولًا توقع أنها ستتسبب في إساءة أو إذلال، فانتهاك بذلك سياسة منع التحرش الجنسي (التعميم الإداري 01/2019) ومعايير سلوك موظفي الخدمة المدنية الدولية (القسم 304 من الدليل). واتخذ إجراء تأديبي بحق الموظف تمثل في الإيقاف عن العمل من دون أجر لمدة أسبوع.</p>	<p>INV2520 (أكتوبر/تشرين الأول 2020)</p>
<p>خلص مكتب المفتش العام إلى أن مستشارًا اختلس ما يعادل 10 300 دولار أمريكي بالعملة المحلية من خلال حمله المستفيدين من مشروع على إيداع أموال في حساب مصرفي خاص كان المستشار يستطيع استخدامه، ما يشكل انتهاكًا لسياسة مكافحة الغش والممارسات الفاسدة الأخرى (التعميم الإداري 08/2015). وقد توقف المستشار المعني عن العمل مع المنظمة قبل استكمال التحقيق. وأوصى مكتب المفتش العام بوضع مذكرة في الملف المعني لدى شؤون الموظفين وبإحالة القضية إلى السلطات الوطنية المعنية. ومُنِع المستشار من العمل مع المنظمة في المستقبل.</p>	<p>INV2820 (ديسمبر/كانون الأول 2020)</p>
<p>خلص مكتب المفتش العام إلى أنه كان لدى موظف تضارب مصالح لم يفصح عنه مع مورّد أثناء إجراءات عملية توريد، ولم تكن هناك أدلة كافية لإثبات حدوث انتهاك لسياسة مكافحة الغش والممارسات الفاسدة الأخرى (التعميم الإداري 08/2015). ولكن بما أن الموظف كان قد حُدِر في السابق بشأن ضرورة الإفصاح عن أي تضارب مصالح محتمل أو فعلي، أوصى مكتب المفتش العام باتخاذ إجراءات تأديبية مناسبة. واتخذ إجراء تأديبي بحق الموظف تمثل في الإيقاف عن العمل من دون أجر لمدة أسبوعين.</p>	<p>INV2920 (ديسمبر/كانون الأول 2020)</p>

الجدول 5: ملخص التوصيات المعلقة الصادرة عن تقارير ومذكرات التحقيق لعام 2019 وعام 2020 والإجراءات الإدارية المتخذة خلال عام 2021 بشأن موردي المنظمة أو شركائها المنفذين

<p>خلص مكتب المفتش العام إلى أن مورداً للمنظمة قام بممارسة احتيالية في انتهاك للقسمين 10-2-1 و 5-1-2 من إجراءات العقوبات في المنظمة وللقسم 18 من مدونة السلوك للموردين التابعة للأمم المتحدة. وعلى وجه التحديد، قدم المورد شهادة تقدير مزورة كجزء من عرضه لتقديم عطاء أصدرته منظمة الأغذية والزراعة. وفرض مدير شعبة الخدمات اللوجستية عقوبة الاستبعاد.</p>	<p>INV0819 (يونيو/حزيران 2019)</p>
<p>خلص مكتب المفتش العام إلى أن مورداً انخرط في ممارسة غش في انتهاك للقسم 12-2-1 (أ) (2) من إجراءات العقوبات على الموردين عندما قدم عن علم فاتورة مزورة دعماً لمطالبته مما أدى إلى تضخيم المبلغ المستحق على ممثلية المنظمة بحوالي 23 000 دولار أمريكي. وأصدر مدير شعبة الخدمات اللوجستية توبيخاً بحق المورد.</p>	<p>INV1319 (سبتمبر/أيلول 2019)</p>
<p>خلص مكتب المفتش العام إلى أن أحد الشركاء المنفذين انخرط في ممارسات غش في انتهاك للقسم 12-2-1(2) من إجراءات المنظمة لإنزال العقوبات بحق الموردين عندما قدم عن علم وثائق مزورة إلى المنظمة دعماً لطلبه بشأن نفقات قابلة للسداد بموجب خطاب اتفاق موقع مع المنظمة، في محاولة للحصول على مبلغ 17 000 دولار أمريكي تقريباً لا يحق له الحصول عليها. وفرض مدير شعبة الخدمات اللوجستية عقوبة الاستبعاد لمدة سنة.</p>	<p>INV1619 (أكتوبر/تشرين الأول 2019)</p>
<p>خلص مكتب المفتش العام إلى أن طرفاً ثالثاً متعاقدًا مع المنظمة كمرقب قام في تقرير قدمه إلى المكتب القطري وعن علم بتزييف نتائجه في ما يتعلق بتوزيعات نقدية، ما يشكل ممارسة للغش بموجب المادة 12-2-1(أ)(2) من إجراءات إنزال العقوبات بحق موردي المنظمة. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، جرى استكمال إجراءات العقوبات مع دائرة خدمات المشتريات.</p>	<p>INV0220 (يناير/كانون الثاني 2020)</p>
<p>خلص مكتب المفتش العام إلى أن موظفي أحد موردي المنظمة طلبوا دفع مبالغ من مورد للمنظمة في ما يتعلق بتفتيش سلع اشترتها المنظمة؛ وبعد أن لم يتلقوا المبلغ المطلوب، قدموا إلى المنظمة مزاعم كاذبة، ما يشكل انتهاكاً لمدونة سلوك الموردين الصادرة عن الأمم المتحدة؛ وذلك فعل يستوجب العقوبة بموجب المادة 12-2-1(ب) من إجراءات المنظمة لإنزال العقوبات بحق الموردين. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، جرى استكمال إجراءات العقوبات مع دائرة خدمات المشتريات.</p>	<p>INV1020 (مايو/أيار 2020)</p>
<p>خلص المكتب إلى أن مورداً (1) قدم سجلات شركة مزورة؛ (2) وأخفى عن علم ارتباطه بشركات أخرى، بما في ذلك بمورد قيد تعليق مؤقت بسبب ادعاء بالغش (وهذا ما أثبتته مكتب المفتش العام في ما بعد) ومقدم عطاءات آخر شارك في العطاء نفسه. وقد اعتبر مكتب المفتش العام أن هذا السلوك يشكل ممارسة غش على النحو المبين في الفقرة 12-2-1(أ)(2) وفعالاً يستوجب العقوبة عملاً بإجراءات المنظمة لإنزال العقوبات بحق الموردين. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، جرى استكمال إجراءات العقوبات مع دائرة خدمات المشتريات.</p>	<p>INV1420 (يونيو/حزيران 2020)</p>

<p>خلص المكتب إلى أن مورّداً: (1) قدم مراراً وثائق مزورة؛ (2) وأخفى عن علم ارتباطه بشركات بذور أخرى، بما في ذلك (أ) بمورد كان قيد تعليق مؤقت بسبب ادعاء بالغش (وهذا ما أثبتته مكتب المفتش العام)؛ (ب) ومقدّم عطاءات آخر شارك في ثلاثة من العطاءات نفسها. وقد اعتبر مكتب المفتش العام أن هذا يشكل ممارسات غش وغير أخلاقية على النحو المبين في الفقرتين 1-2-12(أ) و(2) و1-2-12(ب) وأنه فعل يستوجب العقوبة عملاً بإجراءات المنظمة لإنزال العقوبات بحق الموردّين. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، جرى استكمال إجراءات العقوبات مع دائرة خدمات المشتريات.</p>	<p>INV1520 (يوليو/تموز 2020)</p>
<p>خلص مكتب المفتش العام إلى أنه كان لدى مورّد للمنظمة تضارب مصالح غير معلن ناشئ عن علاقة شخصية غير مُفصح عنها مع موظف في المنظمة. وقد اعتبر مكتب المفتش العام أن هذا السلوك يشكل ممارسات غش وغير أخلاقية على النحو المبين في الفقرتين 1-2-12(ب) وفعالاً يستوجب العقوبة عملاً بإجراءات المنظمة لإنزال العقوبات بحق الموردّين. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، جرى استكمال إجراءات العقوبات مع دائرة خدمات المشتريات.</p>	<p>INV1620 (يوليو/تموز 2020)</p>
<p>خلص مكتب المفتش العام إلى أن مورّداً: (1) قدم مراراً وثائق مزورة؛ (2) وأخفى عن علم ارتباطه بشركات أخرى، بما في ذلك (أ) بمورّد اثنين كانا قيد تعليق مؤقت بسبب ادعاء بالغش (وهذا ما أثبتته مكتب المفتش العام)؛ (ب) ومقدمي عطاءات آخرين شاركوا في أربعة من العطاءات نفسها. وقد اعتبر مكتب المفتش العام أن هذا يشكل ممارسات غش وغير أخلاقية على النحو المبين في الفقرتين 1-2-12(أ) و(2) و1-2-12(ب) وأنه فعل يستوجب العقوبة عملاً بإجراءات المنظمة لإنزال العقوبات بحق الموردّين. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، جرى استكمال إجراءات العقوبات مع دائرة خدمات المشتريات.</p>	<p>INV1720 (يوليو/تموز 2020)</p>
<p>خلص مكتب المفتش العام إلى أن مورّدين اثنين قد أخفيا عن علم ارتباطاتهما وتواطؤهما في ما يتعلق بعطاء للمنظمة. واعتبر المكتب أن السلوك يشكل ممارسة غش وتواطؤ على حد سواء، على النحو المبين في الفقرتين 1-2-12(أ) و(2) و1-2-12(أ) و(3)، وفعالاً يستوجب العقوبة عملاً بإجراءات المنظمة لإنزال العقوبات بحق الموردّين. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، جرى استكمال إجراءات العقوبات مع دائرة خدمات المشتريات.</p>	<p>INV1820 (يوليو/تموز 2020)</p>
<p>خلص المكتب إلى أن مورّداً قدم وثائق مزيفة بغية الحصول على دفعة من المنظمة. وقد اعتبر مكتب المفتش العام أن هذا السلوك يشكل ممارسة غش على النحو المبين في الفقرة 1-2-12(أ) و(2)، وفعالاً يستوجب العقوبة عملاً بإجراءات المنظمة لإنزال العقوبات بحق الموردّين. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، جرى استكمال إجراءات العقوبات مع دائرة خدمات المشتريات.</p>	<p>INV2120 (أغسطس/آب 2020)</p>
<p>خلص مكتب المفتش العام إلى أن مورّداً للمنظمة اتفق مع شركة أخرى على إعداد عطاءيهما استجابة لدعوتين إلى تقديم عطاءات أصدرتهما المنظمة بما يؤدي إلى تقاسم المكافأة بين الشركتين في حالة فوزهما بالعطاء، وهو ما يشكل ممارسة تواطؤ بموجب القسم 1-2-12(3) من إجراءات المنظمة لإنزال العقوبات بحق الموردّين وفعالاً يستوجب العقوبة. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، جرى استكمال إجراءات العقوبات مع دائرة خدمات المشتريات.</p>	<p>INV2620 (ديسمبر/كانون الأول 2020)</p>

<p>خلص مكتب المفتش العام إلى أن مورّدا للمنظمة اتفق مع شركة أخرى على إعداد عطاءيهما استجابة لدعتين إلى تقديم عطاءات أصدرتهما المنظمة بما يؤدي إلى تقاسم المكافأة بين الشركتين في حالة فوزهما بالعطاء، وهو ما يشكّل ممارسة تواطؤ بموجب القسم 1-2-12(3) من إجراءات المنظمة لإنزال العقوبات بحق الموردين وفعلاً يستوجب العقوبة. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، جرى استكمال إجراءات العقوبات مع دائرة خدمات المشتريات.</p>	<p>INV2720 (ديسمبر/كانون الأول 2020)</p>
---	---